الجـــــــمـهـوريـــــة الجـــــــزائـريـة الديمـــــــقـراطيـة الـشـــــــعبيـة
وزارة التـــــــعـليـم العـــــــالي و البـــــــحث العـــــلـمـــي
جـــــــــــامعة أبي بكـــر بـلـقـايـد – تـلمســـــــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في :العلوم التجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

من طرف: بلعباس حنان

بعنوان

النظام الجمركي وأثره على الانفتاح التجاري في الجزائر

نوقشت أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د حازم فروانة	استاذ محاضر ا	جامعة تلمسان	رئيسا
د عباس عبد الحفيظ	استاذ محاضر ب	جامعة تلمسان	مشرفا
د فتان طيب	استاذ محاضر ا	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية
2018-2017

الشكر والعرفان

نحمد الله على توفيقه لنا لاتمام هذا العمل على احسن الظروف والاحوال ونصلي على حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

اقدم كل الشكر والعرفان للاستاذ المشرف: "عباس عبد الحفيظ "على المساعدات والتوجيهات في هذا العمل .

كما اقدم الشكر والتقدير لكل اساتذة علوم تجارة واقتصاد دون استثناء وفي الاخير اشكر كل من ساعدني من قريب او بعيد في انجاز هذا العمل وحتى من همس لنا بكلمة تشجيع او ابتسامة والتي لم تزدنا الا حزما وعزما نحو الامام .

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي الى: والداي العزيزين الكريمين الغاليين

الى ابني الحبيب: نزار

الى اخوتي الاعزاء: مصطفى , عبد النور, زينب وزوجها نبيل, والكتكوت محمد شاهين.

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح الى كل اصدقائي وزميلاتي : هاجر مادوري ياحي فاطمة , هاجربن علال , فاطمة عيساوي , غزلان بوسنينة , والى كل دفعة تخصص مالية و تجارة دولية فردا فردا.

الى عمي العزيز: بلعباس العربي ديدن

الى اخي وجاري الذي ساعدني كثيرا في انجاز هذه المذكرة نبيل تراري مجاوي , كما اهديه الى كل معلم واستاذ وزملاء صادفتهم في الدراسة الجامعية .

حنان

الملخص

ان تحرير التجارة الخارجية, وكسر احتكار الدولة لها, والسعي نحو الانفتاح التجاري كان احد اهم العوامل للانطلاق في عملية اندماج الاقتصاد والسوق الوطني مع المعطيات الجديدة للتجارة العالمية والتي تتميز بوتيرة متسارعة, وتعرف تغيرا جذريا في الاسلوب والمنهج .

لهذا نرى الجزائر قد عادت النظر في السياسات السابقة واصلاحات كانت مجملها متوجهة للتفتح على الخارج.

واذا كانت ادارة الجمارك تعتبر الهيكل الذي يمثل حجر الاساس في عمليات التجارة الخارجية باعتبار مهمتها ذات الابعاد الثلاثة جبائية , اقتصادية, وحمائية , والتي لاشك انها البنود الاسترتيجية في سجل معظم الدول, فمن بين اهم المهام التي تقوم بها ادارة الجمارك هي الاسراع باعداد برنامج تكيف وعصرنه للتاهب لهذا التوجه الجديد وتطبيق تسهيلات جمركية فعالة .

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية , الانظمة الجمركية , عصرنة الجمارك , الامتيازات الجبائية.

Résumé :

La libéralisation du commerce extérieur, brisant le monopole de l'Etat à elle, et la poursuite de l'ouverture commerciale a été l'un des facteurs les plus importants pour le début de l'intégration de l'économie nationale et le processus de marché avec les nouvelles réalités du commerce mondial qui se caractérise par un rythme rapide, connu comme un changement radical dans le style et l'approche.

C'est pourquoi nous voyons l'Algérie reconsidérer les politiques et les réformes précédentes qui étaient toutes orientées vers l'ouverture à l'étranger.

Si l'administration douanière considère la structure qui représente la pierre angulaire des opérations de commerce extérieur comme sa mission avec la

plupart des pays record de trois dimensions fiscale, économique et le protectionnisme, ce qui ne fait aucun doute que lui éléments stratégie, il est parmi les tâches les plus importantes menées par l'administration des douanes est d'accélérer la préparation de l'adaptation et la modernisation du programme Et pour appliquer des facilités douanières efficaces.

Mots-clés: libéralisation du commerce extérieur, réglementation douanière, modernisation douanière, privilèges fiscaux.

فهرس المحتويات

الشكر و التقدير.....I

الاهداء.....II

قائمة الجداول و الأشكال

المقدمة العامة.....أ

الفصل الاول : ادبيات النظرية

مقدمة الفصل 1

المبحث الاول : ماهية الانفتاح التجاري.....1

المطلب الاول : مفهوم الانفتاح التجاري 2

المطلب الثاني : اشكال الانفتاح التجاري.....2

المطلب الثالث: واقع الانفتاح التجاري في الجزائر.....4

المطلب الرابع : اثر الانفتاح التجاري.....6

المبحث الثاني : وضع النظام الجمركي في ظل احتكارو تحرير التجارة الخارجية 7

المطلب الاول : لمحة عن الجمركة الجزائرية 7

الفرع الاول : مهام ادارة الجمارك الجزائرية.....7

الفرع الثاني : العناصر الاساسية للتشريع الجمركي.....9

المطلب الثاني : عصرنة واصلاح ادارة الجمارك 10

الفرع الاول : اسباب القيام بالاصلاحات الجمركية الجزائرية 11

الفرع الثاني : المبادئ الاساسية لاستراتيجية الاصلاح الجمركي الجزائري 12

الفرع الثالث : اهداف الاصلاحات الجمركية الجزائرية 13

المطلب الثالث : الانظمة الجمركية الجزائرية 14

الفرع الاول : التصنيفات الوظيفية للانظمة الجمركية 14

الفرع الثاني : عوامل النشاة للانظمة الجمركية الاقتصادية 17

المطلب الرابع : وضع النظام الجمركي الجزائري.....18

الفرع الاول: وضع النظام الجمركي في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية 18

الفرع الثاني : وضع النظام الجمركي في ظل تحرير الدولة للتجارة الخارجية.....22

المبحث الثالث : انعكاسات الاصلاحات الجمركية الجزائرية على التجارة الخارجية

والانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة 28

المطلب الاول : اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحادالاوروبي.....28

الفرع الاول : الجانب الجبائي لاتفاقية الشراكة واثرها على الاقتصاد الوطني.....29

الفرع الثاني : مبادئ واهداف الشراكة الاورو-جزائرية 29

الفرع الثالث : اثار وامتيازات اتفاق الشراكة على قانون الجمارك.....30

الفرع الرابع : الافاق والتصورات المستقبلية للنظام الجمركي بعد الانظمام

الى المنظمة العالمية للتجارة 31

المطلب الثاني : اثر الاصلاحات في التقنيات الجمركية والرقابة على التجارة الخارجية 33

الفرع الاول : الامتيازات الجبائية كاداة لتشجيع الاستثمار والصناعة وزيادة المبادلات التجارية.....33

الفرع الثاني : اهمية الرقابة الجمركية اللاحقة على الامتيازات الجبائية

الجمركية الممنوحة في التجارة الخارجية 35

المطلب الثالث : الانظمة الجمركية الاقتصادية كوسيلة لترقية التجارة الخارجية.....37

الفرع الاول : استخدام الانظمة الاقتصادية من قبل المتعاملين الاقتصاديين.....37

الفرع الثاني : الانظمة الجمركية الاقتصادية كاداة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات..37

خاتمة الفصل الاول.....39

الفصل الثاني : ادبيات تطبيقية

مقدمة.....40

دراسات سابقة 40

خاتمة الفصل الثاني.....53

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية

فهرس المحتويات

مقدمة 54

المبحث الاول : تنظيم الادارة العامة للجمارك.....55

المطلب الاول : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك 55

المطلب الثاني : علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي.....57

المطلب الثالث: علاقة الجمارك بالتجارة الخارجية 58

المبحث الثاني : عناصر وادوات الاستراتيجية الشاملة في برنامج عصرنة ادارة الجمارك ...60

المطلب الاول: المعالم الاساسية لاستراتيجية العصرنة 60

المطلب الثاني: وسائل استراتيجية العصرنة 61

المبحث الثالث : التقييم العام وبرنامج العمل 2016-.2019.....62

المطلب الاول: القانون الجمركي والتنظيم.....63

المطلب الثاني : التقنية الجمركية والرقابة.....65

المطلب الثالث: تطوير نظام المعلوما ت والتسيير الالي للجمارك 68

المطلب الرابع :التسيير الحديث للموارد البشرية والمادية 70

خلاصة الفصل 75

الخاتمة العامة 77

قائمة المراجع.....80

الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	جدول مفارنة بين الدراسات السابقة	47
2	نوعية العلاقات الخارجية مع الجمارك	57
3	التوزيع حسب الفئة العمرية لتعداد سلك الجمارك	71
4	التوزيع حسب الجنس لتعداد سلك الجمارك	71
5	التوزيع حسب المستوى التعليمي لتعداد سلك الجمارك	71
6	التوزيع حسب المسئولية لتعداد سلك الجمارك	72

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك	56
2	علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي	57

المقدمة العامة

مقدمة عامة

لقد شهدت العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين ترتيبات ودعوات وتحويلات باتجاه اطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رؤوس الاموال والقوى العاملة وازالة تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاسواق المحلية وافتتاحها على المنافسة الدولية .

قد تدعم ذلك عن طريق التطورات العالمية الحاصلة التي تجتاح العالم في الاونة الاخيرة على مختلف المجالات الاقتصادية التي القت بظلالها على دول العالم الثالث من خلال اطروحاتها الداعية الى فتح الابواب بين الدول في مجال التجارة و حرية انتقال رؤوس الاموال بين تلك الدول اضافة الى الاعتماد على مبدا الاصلاح الهيكلي وانتهاج الية السوق, خاصة في قطاع التجارة الخارجية التي تعتبر ذات اهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ترقية الصادرات الانتاجية خارج المحروقات اعتمادا على المزايا التي توفرها حرية التجارة في المنافسة والتكنولوجيا وانعدام الرسوم الجمركية .

ان الجزائر قد عرفت تحولات اقتصادية مهمة في العشرينيتين الاخيرتين, تماشيا مع تبني معظم دول العالم اقتصاد السوق بدل الاقتصاد الموجه, كما ان التغيرات في الاقتصاد العالمي والتوجه نحو العولمة سارع من وتيرة الضغوط من اجل تحرير التجارة الخارجية, مما اوجدها امام حتمية التحول السابق بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي , بحيث تاتي التزامات الجزائر في اطار افاق الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة وتصديق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والذي دخل حيز التنفيذ منذ اول سبتمبر 2005, بوجوب تغير كيفيات تدخل الادارة الجمركية, اضافة الى ان التوجه المدزدوج الاقتصادي والجبائي لهذه المؤسسة يستوجب تكييف الانظمة ومناهج العمل مع ضرورة المنافسة الدولية , قصد الوصول لادراج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي وادماجه ضمن التقسيم العالمي للعمل وكذلك للتمكن من الانسجام في المعايير الدولية للاقتصاد .

من اجل تحقيق هذا الهدف سعت الادراة الجمركية الى القيام باصلاحات تتوافق مع متطلبات تحرير التجارة الخارجية, وتتم عملية الاصلاح الجمركي في عدة محاور متعددة يمكن انجازها كالتالي:

- تعديل قانون الجمارك.

- اتمام العمليات الجمركية .

- تبني تعريفة جمركية تتماشى مع التطورات الجمركية العالمية.

- التاهيل والتدريب.

ان الاصلاحات الجمركية تعتبر جزء من الاصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها الجزائر, وتهدف الى تحقيق العديد من الغايات بما يحقق زيادة النشاط الاقتصادي وفعاليته ومن اهم هذه الغايات تبسيط الاجراءات الجمركية , سرعة تخليص السلع , الشفافية, وهذا مايساهم في رفع القيود التي تعيق التجارة الخارجية .

اولا: اشكالية البحث

مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في التعاملات الاقتصادية الدولية وكذلك في تطوير قطاع الصادرات ,ومع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للاسراع في عملية الاندماج العالمي خصوصا للجزائر وعلى اساس انتهاج الدولة لمجموعة من السياسات والاجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار الخوصصة وترقية الاستثمار الاجنبي واصلاح النظام القانوني والمؤسساتي في هذا المجال امام هذا الوضع نطرح الاشكال الاتي :

مامدى تاثير النظام الجمركي على التجارة الخارجية في ظل الانفتاح التجاري في الجزائر؟

للاحاطة بالموضوع احاطة وافية وللوصول الى الغاية المنشودة يمكن لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية

- ماهي اهم التطورات التي مرت بها التجارة الخارجية قبل وبعد الاصلاحات ؟

- ماهو تاثير الانظمة الجمركية على التجارة الخارجية ؟

ثانيا : فرضيات البحث

للاجابة على هذه الاسئلة علينا الانطلاق من فرضية مبدئية وهي: .

- بذلت الجزائر مجهودات كبيرة تحت غاية رفع مستوى تجارتها الخارجية من مرحلة الاحتكار والتقييد الى مرحلة التحرير واقتصاد السوق.

ثالثا: اسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الاسباب ادت بنا الى اختيار هذا الموضوع من بينها :

- الدور الرئيسي الذي تمثله الانظمة الجمركية على اقتصاديات الدول.

- الرغبة في التعرف طبيعة الاصلاحات الجمركية وقطاع الجمارك .

- تطوير قطاع الجمارك في الجزائر.

- مدى توافق سياسات التجارة الخارجية للجزائر مع نظامها الجمركي .

- الاهمية الاقتصادية للنظام الجمركي في حماية الاقتصاد.

رابعا: اهمية البحث

تتمثل اهمية موضوعنا هذا في اسقاط الاصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية ,عن طريق دراسة الاثار المترتبة من القيام بهذه الاصلاحات على هذه الاخيرة ,ومعرفة مامدى مساهمتها في تسيير وتسهيل التجارة الخارجية .

خامسا :اهداف البحث

ان كل موضوع يقوم على تحقيق جموعة من الاهداف وكذلك موضوعنا هذا بحيث تتمثل في الاتي :

- التعرف اكثر على دور النظام الجمركي .

- تبيان مدى مساهمة الاصلاحات الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية .

- محاولة التعرف على المشكل المطروح بالنسبة للنظام الجمركي وهو التوافق بين المصالح الاقتصادية من قيام المبادلات التجارية الخارجية وبين الانظمام الى المنظمات الاقتصادية الدولية.

سادسا: المنهج المستخدم في البحث

للاجابة على اشكالية بحثنا اعتمدنا على المنهج الوصفي للالمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالانفتاح التجاري وكذا عرض مختلف الانظمة الجمركية التي قامت بها الادراة الجمركية, وكما قمنا باستخدام المنهج التاريخي في دراسة برنامج عصرنة ادارة الجمارك الجزائرية 2016-2019 وخلال دراستنا تم الاعتماد على احصائيات خاصة بحالة الجزائر.

سابعا :الصعوبات التي تلقاها الباحث

ان اهم الصعوبات التي واجهتنا في اعداد بحثنا هي :

- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

نقص في الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

- صعوبة الحصول على الاحصائيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

صعوبة تحديد اثار الاصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية, وهذا نتيجة ان تطور التجارة الخارجية مرتبط ارتباط وثيق بالمحروقات وكذا متغيرات اخرى.

ثامنا: خطة وهيكل البحث

الفصل الاول : يتناول عرض ادبيات النظرية حيث تقيسيمه الى ثلاث مباحث تناولنا ضمن المبحث الاول ماهية الانفتاح التجاري ,اشكاله, وواقعه في الجزائر, اما المبحث الثاني فلقد تطرقنا الى وضع النظام الجمركي في ظل احتكار وتحرير التجارة الخارجية, كذلك الانظمة الجمركية الاقتصادية ,اما بالنسبة الى المبحث الثالث فقد اشتمل على انعكاسات الاصلاحات الجمركية الجزائرية على التجارة الخارجية والانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثاني : اي ادبيات تطبيقية نتناول فيه بعض الدراسات السابقة لموضوع دراستنا مع انه حسب البحث الذي قمنا به لم نجد دراسات مشابهة لموضوعنا هذا, فاخدنا اغلب الدراسات التي تبين تاثير الانفتاح التجاري على مجموعة من المتغيرات.

الفصل الثالث : خصصناه لدراسة حالة الجزائر من خلال التعرض الى الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية, ثم دراسة علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي, وبالتجارة الخارجية, وختاما تناولنا عناصر وادوات الاستراتيجية الشاملة في برنامج عصرنة ادارة الجمارك الجزائرية 2016-2019 من اجل استحداث هيكلها التنظيمي لمسايرة التوجيهات وتنظيم العلاقات مع مختلف مكونات المحيط الاقتصادي والاداري على المستوى الوطني والخارجي .

الفصل الاول

ادبيات النظرية

مقدمة

في اطار سياسات تحرير التجارة الخارجية, والتي شرعت فيها العديد من الدول ومن ضمنها الدول العربية, ومانتج عن ذلك من زيادة في حجم التجارة وكذا تزايد المنافسة في مختلف المجالات والصناعات على المستوى الدولي.

نتيجة ذلك ظهرت مفاهيم جديدة متعلقة بالنقل والتخزين والضغوط التي تمارسها مختلف الدول للافراج الجمركي عن بضائعها في ادنى وقت محدد, بالاضافة الى ظهور مهام جديدة تتعلق بالادارة الجمركية كالوظيفة الحمائية, والمساعدة في اتخاذ القرار, اصبح تطوير العمل الجمركي الزامي ليتماشى مع كل هذه التغيرات.

ومن بين اهم التغيرات التحولات الاقتصادية الدولية ,ارساء معالم نظام تجاري دولي تسانده اكبر القوى السياسية والاقتصادية نفوذا , والتي تسعى من خلاله الى تحرير حركة السلع والخدمات, ورؤوس الاموال بين الدول دون قيود او حواجز.

وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الاول : ماهية الانفتاح التجاري

المبحث الثاني : وضع النظام الجمركي في ظل احتكار وتحرير التجارة الخارجية

المبحث الثالث : انعكاسات الاصلاحات الجمركية الجزائرية على التجارة الخارجية والانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الاول : ماهية الانفتاح التجاري

ان الفكر الاقتصادي توجه بعد الحرب العالمية الثانية والذي تبنى معالم جديدة لقانون التجارة الدولية, والتي تقوم اساسا على حرية المنافسة وتحديد المبادلات التجارية, بهدف تحقيق الامن والسلم العالميين .

كما سعت الدول الى جعل الاسواق الدولية مبنية على معالم ومبادئ موحدة لتحقيق انفتاح تجاري يتسم بالحرية , ولهذا سنتطرق في مبحثنا هذا الى مفهوم الانفتاح التجاري, اشكاله, واثاره .

المطلب الاول : مفهوم الانفتاح التجاري

للانفتاح التجاري العديد التعريفات تختلف باختلاف الجهة المعرفة له فنجده يمثل:

التخلي بشكل عام عن قيود التجارة واسعار الصرف[1]

هو جملة من الاجراءات والتدابير التي تهدف الى تحويل نظام التجارة الخارجية, اتجاه الحياد بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الصادرات او الواردات حيث انها عملية تستغرق وقتا طويلا [2].

واذا نظرنا الى ذلك من منظور المؤسسات الدولية فتعتبر الدولة منفتحة تجاريا اذا قامت ب:

التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير

اتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد

التخفيض التدريجي لقيمة الرسوم الجمركية الى عاية التخلي عنها[3]

ان الانفتاح التجاري هو الازالة التامة للقيود على التجارة الخارجية واسعار الصرف ,وذلك على اساس مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة [4]

المطلب الثاني : اشكال الانفتاح التجاري

ان الانفتاح التجاري يكتسب زحما هائلا في الفترة الراهنة حيث يقوده ويسانده اكثر القوى السياسية الاقتصادية, والمالية نفوذا في المراكز الراسمالية بهدف تحريرحركة السلع, وراس المال مما يؤدي الى قيام سوق دولية واحدة, وان تعددت طرق واشكال تحقيق ذلك . ومن بين الا شكال نجد :

1 الانفتاح التجاري من خلال الاطار الاقليمي والاطار متعدد الاطراف

رغم ان هدف الانفتاح التجاري هو تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها ,الا ان هناك

1 1 ترتيبات التجارة الاقليمية : والتي تعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله والتي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق او تطوير ترتيبات للتجارة الاقليمية وتاخذ عدة اشكال اهمها :

منطقة التجارة الحرة

[1] Sami bousselmi, impact de la devaluation sur les echanges exterieurs –cas de la tunisie, rapport de recharche prente a la faculte des etudes superieures en vue de l obtention du grade de maitre es sciences, departement des sciences economiques, universite de montreal canada 2000 p: 10

[2] عبدوس عبد العزيز , سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول –دراسة حالة الجزائر –اطروحة دكتوراه غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد التنمية , جامعة تلمسان ,الجزائر 2011, ص: 2

[3] صندوق النقد الدولي , قضايا اقتصادية 37, اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي, ص 1:-3

[4] عبدوس عبد العزيز, مرجع سبق ذكره ,ص, 4

الاتحاد الجمركي

السوق المشتركة

التكامل الاقتصادي

2 1 الاطار المتعدد الاطراف : يعرف بمنطقة التجارة العالمية بحيث تقوم فيه المنظمة على قواعد متفق عليها في اطار متعدد الاطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في عدة مجالات منها : السلع الصناعية , الزراعية , الخدمات, حماية حقوق الملكية الفكرية ,ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الاعضاء.[5]

2 الانفتاح الارادي والانفتاح الاجباري

تسعى الدول بشكل ارادي الى تحرير تجارتها قصد تحقيق مستوى عالي من الاندماج في الاقتصاد العالمي, بهدف الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها وان هذا النوع من الانفتاح يخص الدول المتقدمة والصناعية.

اما الانفتاح التجاري الاجباري فهو عادة مايتم تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية ,والبنك الدولي وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للاصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات وتشمل هذه البرامج اصلاح النظام التجاري, ونظام سعر الصرف, وكذا انتقال رؤوس الاموال.[6]

3 الانفتاح التدريجي والانفتاح الانتقائي

يتم الانفتاح التدريجي بشكل مرحلي وفق نهج يتم تنفيذه ورسمه في اجل زمني محدد ,فالانتقال من الحماية باسلوب الحصص الى الحماية بالتعريفة الجمركية, ثم ازالتها هي الاخرى تعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي.

اما الانفتاح التجاري الانتقائي فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الاخر وخير مثال على ذلك المنتجات الزراعية.[7]

[5] طيبه عبد العزيز "اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم" دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2010 اطروحة دكتوراه غير منشوره, قسم علوم اقتصادية , تخصص نقود ومالية , جامعة الجزائر 3 2012 ص 13:

[6] Pierre salama, ouverture et pauverte: quelle ouverture? revue tiers monde , 2006, p: 06

[7] Abdelkader kadid, nouvelle approche de l ouverture commerciale dans les modeles de gravite, revue academique des etudes humaines et sociale, n 13, janvier 2015, universite de shlef, algerie, p: 2

4 الانفتاح التجاري السطحي والعميق

يركز الانفتاح التجاري السطحي على ازالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية, وهو يعتبر اسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

اما الانفتاح التجاري العميق فهو يسمح بحرية انتقال الاشخاص مع توحيد وتقريب القوانين ذات الصلة, بالتجارة خاصة المتعلقة باجراءات الجمارك.[8]

المطلب الثالث : واقع الانفتاح التجاري في الجزائر

ان الاقتصاد الجزائري قد شهد موجة من الاصلاحات في عقد الثمانينات تحديدا نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها ولعل ابرزها:

معدلات النمو المنخفضة, زيادة حجم التضخم , ارتفاع حجم البطالة, تدهور اسعار المحروقات ,بالاضافة الى ارتفاع معدلات خدمة الدين ,وما تشكله من ضغوطا ت تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ونظرا لذلك وفي اطار الاصلاحات حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الاصلاحية فعملت بابرام مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي , وكان من بينها :

خطاب النوايا الذي ارسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989والذي فيه تعهدت حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق, وانهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية , كما بدات خطوات الاعتماد على اليات العرض والطلب في تحديد اسعار الفائدة واسعار الصرف.

اما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كان في جوان1991 وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل:

[8] Gilbert niyongabo, politiques d ouverture commerciale et devlopment economique , these presentee et soutenue publiqument pour l obtention du doctorat en sciences economiques, universite d auvergne, clermont –ferrand , France, 2007, p: 68

اعطاء كامل الاستقلالية للمؤسسات في اتخاذ القرارات المالية, والادارية على اساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الاسعار, وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات. ومنذ سنة1994 شرعت السلطات العمومية في اجراءات تابعة للتحرير التام للتجارة الخارجية , حيث تمثلت في وضع برامج للاصلاح الاقتصادي واتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية, تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي من اجل دخول السلع والخدمات الاجنبية وكذلك رؤوس الاموال, مما الزم على اصدار تعليمة رقم94-13 بتاريخ12افريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر,ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات بصفة تامة شخص طبيعي او معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد.[9]

وسعيا منها للالتزام بالاتفاق قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية, ففي سنة 1995تقرر الغاء القيود على مدفوعات السلع الغير منظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات, اما بقية السلع المنظورة فقد انخفضت سنة1994 الى معدل60% ثم45 %سنة 1997[10]

وان هذه السياسة مكنتها من توقيع اتفافية الشراكة الجزائرية الاوروبية والانفتاح على حوض المتوسط والتي كانت بدايتها سنة1995 تاريخ بداية مسار برشلونة للشراكة الاورومتوسطية, التي كانت الجزائراحد اطرافها حيث كان توقيع اول اتفاق في13 ديسمبر2001 ببلجيكا بروكسل, وبعد ذلك اتفاق نهائي في22 افريل2002 وبهذا تكون الجزائرقد دخلت مرحلة جديدة بعد العزلة التي عاشتها خلال التسعينات, وبعد اكثر من ثلاث سنوات دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداءا من الفاتح سبتمبر2005 وفي خطوة من خطوات الانفتاح قامت الجزائر بالانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية ,والانفتاح على المحيط العربية وتندرج عملية الانضمام الى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية في اطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل الدول العربية الموقعة سنة 1981بتونس, والتي يتمثل هدفها في تحرير التبادل التجاري بين الدول من الرسوم والقيود المختلفة لتسهيل تجارة الخدمات .[11]

[9] يعلي زينب , تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010, مذكرة ماجيستير غير منشوره, قسم العلوم الاقتصادية , تخصص ادارة العلميات التجارية, جامعة الجزائر 3, 2012 ,ص: 189

[10] دريس رشيد, انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفتره 2000-2012, الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, العدد 11, جامعة الجزائر 03 ,جانفي 2014, ص: 25

[11] سمينه عزيزة , الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة , مجلة الباحث- عدد 2001/09, جامعة بسكرة الجزائر, ص: 125

المطلب الرابع : اثر الانفتاح التجاري

اضافة الى التحليلات والتفسيرات النظرية للعلاقة الاقتصادية المختلفة ,فقد ظهر التحليل القياسي والكمي ونظرا للتطور العلمي الحاصل والذي تستخدم ادواته لمعرفة طبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية, ونظرا لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري هناك العديد من الدراسات القياسية المنجزة بهذا الصدد منها :

1-دراسة Balassa 1978 :

قامت هذه الدراسة على بحث العلاقة بين كل من نمو الصادرات ونمو الناتج الوطني الحقيقي ,حيث شملت الدراسة11 دولة خلال فترتين هما1960-1966 1967-1973 وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين الصادرات والناتج الوطني الحقيقي [12].

2-دراسة البنك الدولي :1987

اجريت هذه الدراسة على مجموعة من الدول النامية وتضمنت تحليلا لتصميم36 نموذجا من نماذج الانفتاح التجاري في دولة بين عامي1946-1986, وقد صنفت الى اربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كمية ,وكيفية هي معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد, واستخدام حوافز الصادرات, ودرجة تقييم سعر الصرف باعلى من قيمته وهي :

اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج

اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج

اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل

اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل

وكات نتيجة الدراسة هو تسارع نحو الصادرات, واجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية [13], وقد اجمعت جل الدراسات السابقة على مايلي :

[12] Alain bourdages, le commrce exterieur est-il un instrument de croissance viable pour l amerique-latine? une etude empirique des gains de croissance economique provenant du commerce international, centre de documentation, departement de science economie universite de montrael, canada, 2000, p: 14

-ان التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في انتاج وتصدير السلع والخدمات ,التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي الى توزيع افضل للموارد الاقتصادية المتاحة, والى زيادة معدلات الانتاجية , عوامل الانتاج ,ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

-ان سياسة التوسع في الصادرات يسهم بشكل كبير في القضاء على الاختلالات التي تعانيها العديد من الدول في ميزان مدفوعاتها وماشمله من حسابات اخرى .

المبحث الثاني : وضع النظام الجمركي في ظل احتكار وتحرير التجارة الخارجية

في اطار سياسات تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها العديد من الدول من ضمنها الدول العربية, وما ترتب عن ذلك من زيادة في التجارة فقد اصبحت هناك حتمية من تطوير العمل الجمركي ليتماشى مع التغيرات .وسنتناول في هذا المبحث لمحة عن الادارة الجمركية الجزائرية , عصرنة واصلاح ادارة الجمارك , الانظمة الاقتصادية الجمركية, وكذا النظام الجمركي الجزائري.

المطلب الاول: لمحة عن الجمركة الجزائرية

تعرف الجمارك بانها الادارة التي اوكل اليها مراقبة تطبيق الانظمة الجمركية بشان تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية, وحماية للنظم الاقتصادية لكل دولة و السهر عند الاستيراد و التصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية و التشريع الذي يظبط العلاقات المالية مع الخارج و مراقبة ذلك[14].

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص: ان للادارة الجمركية حقوق و رسوم يمكن ان تحصلها وكذا لها مهام تقوم بها, وانظمة جمركية تسهر على مراقبة تطبيقها.

الفرع الاول : مهام ادارة الجمارك الجزائرية

باعتبار ادارة الجمارك نقطة عبور اجباري للبضائع رؤوس الاموال والاشخاص, تعد الجمارك القائد الاول للاقتصاد الوطني وبالتالي فانها تتولى عدة مهام منها:

1-المهام الكلاسيكية : وتتمثل في :

---

[13] عبدوس عبد العزيز ,مرجع سبق ذكره, ص: 51

[14] مراد زايد, دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر, رساله دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر سابقا 2005,-2006 ص 288

ا-المهمة الجبائية : [15]

- تحصيل الحقوق الجمركية

-تحصيل الاتاوات الجمركية

- التحصيل لصالح الادارة الجبائية الحقوق والاتعاب الداخلية التي تطبق على الموا د المستوردة

- تحصيل الغرامات الجمركية الناجمة عن المخالفات للتشريعات والتنظيمات وكل النصوص التي لها علاقة بالادارة الجمركية

-تامين و تغطية كل الالتزامات الجبائية في حالة الاستيراد بتطبيق قوانين و قواعد تشريعية

ب- المهمة الاقتصادية : تعمل الجمارك في الافاق الاقتصادية بالدرجة الاولى على ان توفر الامتيازات الاضافية للاقتصاد, و تقليل تكاليف فرض القيود على المبادلات التجارية [16].

وتتمثل المهمة الاقتصادية في :[17]

- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنقل البضائع ورؤوس الاموال العابرة للحدود

- تعزيزالمنافسة و التجارة العادلة عن طريق الوقاية والبحث وقمع المعاملات الغير قانونية والغش

- تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي بواسطة ميكانيزمات جمركية وضريبية مؤسسة لهذا الغرض, وذلك من خلال التسهيلات الجمركية والانظمة الجمركية الاقتصادية

- المشاركة في تطوير الصادرات خارج المحروقات عن طريق تشجيع وتسهيل اجراءات المراقبة

-مراقبة المبادلات التجارية وذلك بوضعها تحت الرقابة الصارمة لاعوان الجمارك

-ترقية المبادلات الخارجية

ان مهام الجمارك في غالبية الاحيان مهام كلاسيكية في حين ان تطور التجارة الخارجية و انفتاح الحدود و رغبة الدول في حماية منتوجها الوطني والمواطنين امن جهة و ظهور العولمة من جهة اخرى, ادى الى ولادة مهام جديدة تبنتها الادارة الجمركية وهي ملزمة بتامينها .

---

[15] محمد رحماني, الرقابه الجمركية على الامتيازات الجبائية, مذكرة تخرج, تخصص: ادارة الجمارك ,المدرسة الوطنية للادارة, مديرية التدريبات الميدانية, 2004/2003, ص: 134

[16] الجمارك في كلمات , مديرية العلاقات العامة و الاعلام, المديرية العامة للجمارك 2012, ص4:

[17] محمد رحماني, مرجع سبق ذكره, ص: 136

2- المهام المعاصرة : وتتمثل في:

ا-مهام حمائية

- مكافحة التهريب تبييض الاموال الاتجار بالمخذرات وبصفة عامة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود

-المشاركة في الحفاظ على الصحة العمومية بمراقبة السلع الغذائية

-حماية المستهلك بمراقبة النوعية ومعايير الانتاج

-حماية الملكية الفكرية وكذا حماية حقوق المؤلف بمكافحة القرصنة الفنية والادبية

-حماية التراث الثقافي والفني

ب-مهمة المساعدة في اتخاذ القرار : وتتمثل في:[18]

-اعداد وتحليل الاحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية وذلك من اجل تسهيل لاتخاذ القرارمن طرف السلطات العمومية

-اعداد الدراسات المتعلقة بتطور التجارة الخارجية توقعات تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية وذلك بطلب من السلطات

الفرع الثاني : العناصر الاساسية للتشريع الجمركي

تتكون العناصر الاساسية للتشريع الجمركي: من قانون الجمارك والنصوص التطبيقية والتعريفة الجمركية والتي تتمثل كالاتي :[19]

1- قانون الجمارك والنصوص التطبيقية : يشكل قانون الجمارك النظام القانوني الذي تمارس فيه ادارة الجمارك, مختلف صلاحيتها ومختلف الاجراءات التي تطبقها الادارة على المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية. يحدد قانون الجمارك مجال تطبيق القانون , تعريف الاقليم الجمركي, البضائع, وسائل النقل والمسافرين , احضار البضائع لدى الجمارك , النظم الجمركية الاقتصادية الحقوق والرسوم الجمركية, واخيرا المنازعات الجمركية. وبالتالي فهو يعتبر اول وسيلة تتبعها و تعتمد عليها ادارة الجمارك لانه عبارة عن مرشد جمركي و يحمي موظفي الجمارك عن اداء وظيفتهم, و يعتبر كذلك مرجع يتضمن التشريعات و النتظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي.

[18] محمد رحماني, مرجع سبق ذكره ,ص ص: 138, 137

[19] -www-cci- jijel.com jeudi 10janvier 2015.
Cci: la chamber de commerce et de d industrie jijel anneee 2015

2- التعريفة الجمركية : تشمل التعريفة الجمركية على مايأتي :

بنود المدونة وبنودها الخاصة بالنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع قصد تصنيف البضائع في التعريفات الجمركية

نسب الحقوق المطبقة على البنود الفرعية بحيث تطبق التعريفة الجمركية سواءا على السلع المستوردة او المصدرة, ماعدا حالات الاعفاء من دفع الحقوق والرسوم الجمركية وغالبا ماتطبق الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة فقط . اما فيما يخص التصدير فالمبدا العام هو اعفاء الصادرات من دفع كل الحقوق ,والرسوم الجمركية اجل تشجيع بيع السلع الوطنية على مستوى الاسواق العالمية .

المطلب الثاني : عصرنة واصلاح ادارة الجمارك

ان التحولات على المستويات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية, تفرض علينا ضبط وتكييف مؤسساتنا مع ماهو جاري حولنا من تطورات . علاوة على الالتزامات المفروضة على الجزائر في اطار علاقاتها الدولية , حيث تبنت استراتيجية اصلاح وعصرنة الجمارك اهتماميين اساسيين هما:

الاهتمام الاول: يهدف الى الانفتاح الاكثر نحو العالم الخارجي وتعميم الاعلام الالي

الاهتمام الثاني: يرمي الى وضع ديناميكية لتسيير المؤسسة لجميع هياكلها كمراجعة قانون الجمارك والتكوين, الامر الذي يمكنها من التكيف المستمرمع التحولات المرتقبة للمحيطين الدولي والوطني, وذلك عن طريق القيام بالاصلاحات التالية:[20]

فتح ادارة اجمارك على العالم الخارجي خاصة الاطارات الجامعية

تكوين الاطارات

اصلاح قانون الجمارك وجعله يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الجزائر

اعداد ميثاق اخلاقية المهنة تحت اشراف مجلس يسهر على تطبيقه

[20] الاصلاح المالي واثاره على العدالة, عرض السيد/ بورماد مختار, مديرية المنازعات, بالمديرية العامة للجمارك

الفرع الاول : اسباب القيام بالاصلاحات الجمركية الجزائرية

ان التشخيص الذي تم على مختلف مستويات الادارة الجمركية, يسمح الى التوصل الى النقائص التي تعاني منها الادارة الجمركية وتتمثل هذه النقائص في مختلف المحاور الاساسية للاصلاح الجمركي حسب كل حالة في الاتي :[21]

اولا : القانون الجمركي والتنظيم

بالنسبة للقانون الجمركي : تم استخلاص المعاينات التالية :

-ضعف الجهاز الجمركي القامع للتزييف وتبييض الاموال وبصفة عامة الجريمة المنظمة

-وجود نقائص في تسيير القضايا المنازعاتية

-جهل المستعملين لمختلف القواعد والاجراءات المسيرة لشؤونهم المرتبطة بالتجارة الخارجية

بالنسبة لتنظيم المصالح : ان التنظيم الحالي لادارة الجمارك لم يتغير منذ سنوات التسعينات 1993-1995-1998 حيث يتضمن هذا النتظيم عدة فراغات مرتبطة بتشابك الاختصاصات و تركيز الصلاحيات

, ان الهياكل الحالية لم تعد متكيفة مع المهام الجديدة التي تتكفل الجمارك الحديثة بتطبيقها.

كما تم ملاحظة انعزال الجمارك عن بقية المؤسسات الاقتصادية الاخرى و محيطها .

ثانيا : التقنية الجمركية و الرقابة

التمكن من عناصر فرض الضريبة, و رقابة الامتيازات الجبائية

حول عناصر فرض الضريبة :

-ضعف التمكن من عنصر فرض الضريبة خاصة من طرف المصالح المركزية غير مركزة

-التعريفة الجمركية في نظام المعلومات و تسيير الاعلام الالي غير مدمجة كليا

حول الامتيازات الجبائية :

- غياب التفكير حول تقييم ومتابعة مجمل الامتيازات الجبائية

[21] برنامج اصلاح وعصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010 ,المديرية العامة للجمارك, لكن بتصرف

-غياب مجمع خصوصي يضم كل الجهاز التشريعي والتنظيمي المتعلق بالامتيازات الجبائية ويسمح بتسهيل ادارتها [22]

ثالثا : الموارد

-نقص كمي فيما يخص اعوان الرقابة , ضباط الفرق , ضباط الرقابة

-غياب الاستراتيجية والوضوح فيما يخص تسييرالموارد البشرية

-نقص حاد للتاهيل المهني لمستخدمي الجمارك

-عجز في تجديد المعلومات وتحسين المستوى وهذا على مستوى المصالح الخارجية

الفرع الثاني : المباديء الاساسية لاستراتيجية الاصلاح الجمركي الجزائري

تتطلب عملية اصلاح وعصرنة ادارة الجمارك تغيرات عميقة وهذا سواءا على شروط العمل فيها, او على الطريقة التي تحقق بها مهمتها . اذن لابد ان تشمل التغيرات المبادىء الاساسية التالية :[23]

اولا : وضع تنظيم متوافق مع سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية

تعتبر ادارة الجمارك الاداة المفضلة لوضع السياسة التجارية والجمركية قيد التنفيذ ,ان وضع تنظيم متقن التصميم وبسيط موضوع في اطار قانوني شفاف ضروري للتكفل بالمهام الموكلة لهذه الادارة على عكس ذلك, فان التنظيم السيئ التصميم والمعقد الخالي من كل انسجام هو غالبا ما يكون مصدر قرارات تعسفية مما يجعله صعب التطبيق.

ثانيا:تبني اجراءات حديثة و مبسطة مكتوبة والية

تواجه ادارة الجمارك مجموعة من الوسائل الخصوصية يمكن للكثير منها ان توقع اضرار للخزينة العامة, و لاهداف السياسة العامة للدولة فالبضائع المقبولة باعفاء الرسوم او تعليقها, يمكن ان تواجه تحت شروط خاصة الى وجهات اخرى ,كما يمكن التقييم الناقص للسلع قصد تخفيض الحقوق و الرسوم الواجب دفعها قصد الاحتياط من هذه المخاطر وذلك دون الاضرار بالتجارة الشرعية .

[22] سمير محمد عبد العزيز, التجارة الدولية والجات , الاسكندرية للكتاب الاسكندرية 1997, ص: 161

[23] برنامج اصلاح وعصرنه الجمارك الجزائرية 2007-2010, مرجع سبق ذكره, ص ص 7-6 بتصرف

ثالثا : تحسين نظام التكوين وتوطيد اخلاقيات المهنة الجمركية

رابعا : تقوية قدرات نشاط وتدخل الادارة الجمركية

تحتاج الممارسات الفعالة للمهام الموكلة بالادارة الجمركية الى تقوية النشاط والتدخل عبر الوسائل القانونية وتنظيمية ,ومادية, ومالية.

خامسا : ادخال الوسائل الحديثة للتسيير والرقابة, و ذلك بحيث يحتاج التسيير والرقابة اللذان تقوم بهما الادارة الجمركية استعمال التكنولوجيات الحديثة الاتصال, والكاشفات والوسائل الجوية, وللمسعى عبر الاهداف باللجوء لمؤشرات الاداء .

الفرع الثالث : اهداف الاصلاحات الجمركية الجزائرية

تم وضع برنامج لاصلاح وعصرنة ادارة الجمارك الجزائرية للفترة2007-2010 حيث تتمثل اهدافه فيما يلي:[24]

-تكييف ادارة الجمارك مع مختلف التحولات الوطنية والدولية

-رفع اداء المرفق العام الجمركي عبر تشريع وتنظيم جمركين اكثر حيادية في اثارهما واكثر مرونة وشفافية في تطبيقهما, وعبر فعالية وتكيفة مسار التغير تسعى ادارة الجمارك من خلال تطبيق وتنفيذ برنامج الاصلاح والعصرنة ,الى تحقيق الاهداف الاساسية المرتبطة والهيكلية التالية:

تطوير الدور الاقتصادي والشراكة لدى الجمارك

رد الاعتبار ومصداقية المؤسسة وتوطيد اخلاقيات المهنة الجمركية

تطوير الموارد البشرية والتكوين وعصرنة وسائل العمل ومناهج التسيير

وهذه الاهداف حددت لها مدة اربع سنوات ليتم تحقيقها بحيث مدة البرنامج الاصلاحي هي من سنة2007 الى انتهاء سنة2010

[24] برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010 ,مرجع سبق ذكره, ص 5:

المطلب الثالث : الانظمة الجمركية الاقتصادية

ان الانظمة الاقتصادية الجمركية هي انواع الاعفاءات التي تستفيد منها البضائع والسلع سواءا عند الدخول او عند الخروج من الاقليم الجمركي الجزائري, فعلى الرغم من انها تمنح اعفاء لبعض السلع عكس القيود الجمركية فهي تؤدي نفس الوظيفة التي تتولاها القيود الجمركية وهي حماية الاقتصاد الوطني, والعمل على تشجيعه ونموه. فبالتالي الانظمة الجمركية هي انظمة موجهة لتشجيع بعض الانشطة الاقتصادية كالاستيراد و التصدير.

الفرع الاول : التصنيفات الوظيفية للانظمة الجمركية

1-نظام الاستيداع الجمركي[25]

يقصد به المحلات التي تعتمدها ادارة الجمارك المعدة لتخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في داخل الاقليم الجمركي, مع توفيق الضرائب والرسوم الجمركية وتدابير الحضر وغيرها من الاجراءات الجبائية او الجمركية الاخرى.

فالاستيداع يعتبر نظام قانوني تدخل تحته البضاعة الى الاقليم الجمركي

يميز القانون الجمركي بين اربعة اصناف من المستودعات هي :

المستودع العمومي : يفتح المستودع العمومي لكل

المستعملين لايداع مختلف انواع البضائع عدا تلك المنشاة فالمستودع العمومي يكون في متناول المتعاملين الاقتصاديين, ولا يقتصر على فئة دون الاخرى ويكون امتيازه لفائدة المؤسسات العمومية ,او المجموعات المحلية بقرار مشترك بين المالية والتجارة[26]

المستودع الخاص : يمكن ان يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي او معنوي لاستعماله من اجل ايداع البضائع المرتبطة بنشاطه, وذلك في انتظار الحاق بنظام جمركي اخر مرخص به يدعى المستودع الخصوصي وعندما يوجه الى تخزين البضائع يستلزم حفظها في منشات خاصة .

المستودع المخصص : يشكل نظام المستودع المخصص لنوع خاص من المؤسسات بقرار من وزير المالية بضائع بالاشتراك مع الوزراء المعنيين التي تقوم بتخزين :

-البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطر او التي من شانها ان تفسد البضائع الاخرى

[25] موسى سعيد ممطر واخرون, التجارة الخارجية, دار الصفاء ,الاسكندرية, طبعة 2001, ص: 96

[26] عبد الباسط وفاء, النظم الجمركية, دار النهضة العربية, مصر, 2000 ص102:

-البضائع التي يتطلب حفضها تجهيزات خاصة [27]

المستودع الصناعي : هي محلات توضع تحت رقابة ادارة الجمارك اين يتم الترخيص للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للانتاج قصد تصديرها مع توقيف الضرائب والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع.

يمكن ان تهيا ضمن المستودع الصناعي هي احدى البضاعتين:

-اما التي تجرى عمليات تحويلات او تصنيع او معالجة اضافية

-اما التي تجرى استخدامها على حالها في وضع المستودع الصناعي

ولكي تستفيد البضائع من هذا النظام يجب ان لا تكون :

بضاعة محضورة حضرا مطلقا من الاقليم الجمركي

من البضائع والاشياء التي يتعين حضرها بمرسوم

ان لا تكون من البضائع المحضورة مؤقتا من الاستيداع بقرار من وزير المالية بعد مشاورة الوزراء المعنيين

من البضائع التي تمس بالاخلاق او بالنظام العام او بالامن العمومي او الرقابة او بالصحة عموما [28]

2-نظام القبول المؤقت[29]

يقصد بالقبول المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بقبول بعض البضائع المعدة للتصدير ثانية في الاقليم الجمركي مع توقيف الضرائب والرسوم عند استيرادها, وكذلك استفادتها من اجراءات مراقبة التجارة الخارجية وذلك خلال فترة زمنية معينة.

فكل شخص يقدم تصريحا عن بضائعه في نظام القبول المؤقت عليه تقديم التزام مكفول على ان يكون التصريح موافقا للقوانين والقواعد التي تحكم هذا النظام وللشروط التي تخضع لها عند تحقيق هذه العملية .هذا الالتزام يتضمن بعد المبادئء يتعهد بها على الخصوص :

نقل البضائع على حالتها عند اجراء التحويل كلما طلبت مصالح الجمارك ذلك

---

[27] موسى سعيد ممطر واخرون, مرجع سبق ذكره, ص: 98
[28] عبد الباسط وفاء, النظم الجمركية, مرجع سبق ذكره, ص ص 103-104
[29] عبد الباسط وفاء, مرجع سبق ذكره ,ص 107:

اعادة تصدير او تخصيص نظام جمركي مرخص به في المحدد للبضائع المستوردة او المنتجات المتحصلة من تحويلها

مع الاشارة الى ان البضائع المصرح بها في نظام القبول المؤقت تبقى في متناول المستورد على ان تخضع للجمارك .

3-اعادة التموين بالاعفاء[30]

يقصد باعادة التموين بالاعفاء النظام الجمركي الذي يعفى تماما او جزئيا من الضرائب والرسوم الجمركية استيراد بضائع متجانسة من حيث جنسها ونوعيتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي طبقت في السوق الداخلية, واستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها ويستفيد الاشخاص المقيمين في الاقليم الجمركي من نظام اعادة التموين بالاعفاء, وكذلك الاشخاص الذين يقومون بتحويل البضائع قصد الحصول على منتجات تصدر بالفعل الى الخارج .

وعليه يقتصر هذا النظام على الاشخاص المقيمين مهما كانت طبيعتهم وعلى الصناعيين الذين يصدرون منتوجاتهم الى الخارج .

4-استيراد الرسوم الجمركية

يقصد به النظام الجمركي الذي يمكن عند تصدير البضائع من الحصول على رد كلي او جزئي, للحقوق والرسوم المدفوعة عنذ استيراد هذه البضائع التي اشتملت عليها تلك البضائع المصدرة او المستهلكة خلال انتاجها

وتعين البضائع التي تمنح نظام الاستيراد بمقتضى قرار مشترك بين وزير المالية والوزراء المعنيين.

5-نظام التصدير المؤقت

يقصد به النظام الذي يمكن من التصدير المؤقت للبضائع الموجودة في الاقليم الجمركي ,قصد اداء خدمة لاستعمالها او اصلاحها ثم استردادها ثانية بالاعفاء الكلي او الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية.
كما تستفيد من نفس اجراء البضائع المعدة للاستيراد ثانية على حالها بعد ان يتم عرضها في المعارض في الخارج.

كما يمكن وفق نظام التصدير المؤقت لفائدة البضائع التي تصدر مؤقتا قصد تحويلها وتصنيعها اصلاحها, بشرط امكانية القيام بالعمليات السابقة داخل الاقليم الجمركي الوطني.

[30] المادة 196 من قانون الجمارك الصادر عام 1979م

الفرع الثاني : عوامل النشاة للانظمة الجمركية الاقتصادية

1-عوامل ذات طابع اقتصادي

حماية الاقتصاد الوطني : لقد عرفت الانظمة الجمركية الاقتصادية جمودا نسبيا في استعمالها منذ نشاتها الى وقت قريب لان معظم المؤسسات الاقتصادية حديثة العمل بها, فنظام الوضع قيد الاستهلاك سيطر لمدة طويلة نتيجة تكريس الدولة لسياسة مبنية على احتكارها التجارة الخارجية *قطاع احتكاري ومؤسسات القطاع العام*هذا المسعى يندرج في اطار برنامج اعادة الاصلاح الهيكلي للواردات.و في انتظارذلك تعمل السلطات الحكومية على تهيئة القدرات التنافسية لها, قصد ارساء اقتصاد السوق مبني على المنافسة وحرية الاسعار[31] .

ترقية التجارة الخارجية : الهدف المتبقي من وضع الانظمة الجمركية الاقتصادية هو ترقية المبادلات التجارية مع الخارج وترقية المنتوجات الوطنية, والوصول الى الاهداف الاقتصادية المرتبطة بتشجيع وترقية صناعات الصادرات الصناعية خارج نطاق المحروقات, ومن جهة حصر المشاكل والمتطلبات التي تعرقل تنمية التجارة الخارجية .[32]

2-عوامل ذات طابع قانوني

الانظمة الجمركية الاقتصادية كاجراء تحقيق قاعدة الرسم عند الحدود

قصد وضع السياسة الجمركية حيز التنفيذ جاء قانون الجمارك بالمبادئء الاساسية مفادها كل البضائع المصدرة او المستوردة, تخضع للحقوق والرسوم الجمركية المستحقة والى تدابير الحضر الجاري المعمول به

الا ان التنوع والتعقيد وعدم استقرار الوقائع الاقتصادية لا يتوافق مع تشريع يتسم بالجمود لذا وجب وجود

المرونة المطلوبة لتحقيق التوازن بين سير الوقائع الاقتصادية ومسايرة التشريع الجمركي .وهذا من خلال وضع مجموعة من الاحكام المتعلقة بالانظمة الجمركية الاقتصادية ومن بينها :

1-تاجيل تطبيق التعريفة الجمركية : يفترض بان الفعل المنشا للدين الجمركي هو وضع البضاعة المستوردة قيد الاستهلاك او تسويقها الفوري عند الاستيراد ,ويتم ذلك لاحقا وحتى امكانية الاعفاء الكلي وذلك بتصديرها نهائيا ان البضائع المستوردة من قبل المؤسسات ليست بالضرورة موجهة للاستهلاك داخل التراب الوطني, لذلك يمكن تصديرها على حالها او اعادة تحويلها .

[31] بن فايزة محمد, النظام الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية , رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, فرع التخطيط الاقتصادي, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, دفعة 1999-2000, ص: 60

[32] المنشور 174/م100, العدد رقم 08 المؤرخ في: 3 مارس 1992

وامام هذه الفرضيات فان التطبيق النهائي للحقوق والرسوم عند الاستيراد يشكل عائقا سلبيا يرفع من تكاليف الانتاج ,وهذا مايزيد من ارتفاع اسعار المنتوجات داخل دولة معينة.

2-التدابير المرتبطة بتهيئة بعض الانظمة : امام تطور واتساع المبادلات التجارية وبالنظر الى جمود الانظمة الجمركية التقليدية ,وجدت ادارة الجمارك نفسها مجبرة على اعادة هذه الانشطة وذلك تبعا لمتطلبات السياسة الاقتصادية الجديدة .

الانظمة الجمركية الاقتصادية كاجراء لتنويع التدابير الاقتصادية لفائدة مستعمليها

مجموعة من التدابير القانونية للانظمة الاقتصاديةالجمركية ,تتصف بالتنوع في احكامها من اجل التكيف مع المشاكل المرتبطة بالتصدير والاستجابة لمتطلبات الاعوان الاقتصاديين,و التي تدخل في اطار سياسة ترقية قطاعات النشاط ذات الاولية لجلب الاستثمار. وهكذا نجد كل النظام الجمركي يعطي مجموعة من الحلول والمنافذ التي تمنح للمتعاملين مجالات واسعة للخيار بالنظر الى اجل الترخيص بالنظام التكاليف المرتبطة به و الامكانيات التي يتيحها النظام .

المطلب الرابع : وضع النظام الجمركي الجزائري

شهدت الفترة الممتدة من الاستقلال الى غاية سنة1970 نوعا من الحرية النسبية في ممارسة التجارة, وذلك حينما قامت الدولة بفتح هذا القطاع على مصراعيه للخواص في مزاولة انشطة التصدير والاستيراد. وبالنظر الى بعض المشاكل التي عرفها القطاع كان على الدولة الاخذ بزمام الامور, فكان ذلك عن طريق ممارسة الاحتكار في تسيير القطاع من خلال المؤسسات والاجهزةالتابعة لها النمط التسييري تكرس وبقوة في عقد الثمانينات.

الفرع الاول : وضع النظام الجمركي في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية

وضع القيود التعريفية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

في هذه الفترة الجزائر وقفت على رجليها واسست معظم قطاعات اقتصادية خاصة بها, وتحكمت في تجارتها من حيث الاستييراد والتصدير.

-الاول تعريفة 1973: وجدت هذه التعريفة نتيجة للتحولات الاقتصادية العميقة التي شهدتها هذه الفترة ,وشملت على وجه الخصوص في موجة التاميم التي شملت قطاعات الاقتصاد الوطني. بالاضافة الى احتكار

قطاع التجارة الخارجية من طرف الدولة ابتداءا من 1970 ومسايرة لهذا المعنى جاء قانون المالية لعام 1973 ليقرر تعديل الضرائب الجمركية عند الاستيراد .

اما فيما يتعلق بالمضمون الداخلي لهذه التعريفة فقد احتوت على ستة معدلات للضريبة الجمركية ,بالاضافة الى استفادة بعض البضائع من الاعفاء.[33]

المعدل المخفض الخاص يقدر ب 3%

المعدل المخفض الذي يقدر ب 10% وتخضع له السلطات الوسيطية الداخلة في عمليات الانتاج المحلية

المعدل الطبيعي العادي ويفرض على البضائع بمقدار 25%

المعدل المرتفع ويفرض على البضائع بمقدار 40%

المعدل المرتفع الخاص ويفرض على البضائع والسلع بمقدار 70%

المعدل العالي والذي مقداره 100%

وفي اطار هذه الاجراءات تم اعفاء بعض المنتجات الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع من الخضوع للضريبة, وكذا الرسوم الجمركية .

-الثاني تعريفة 1986[34] : التعريفة الصادرة سنة 1973 لم يتوقف العمل بها الا بعد اندلاع ازمة النفط لعام 1986 اين اسعار النفط انهارت الى حد لم يسبق له مثيل, فقد بلغت في حدود 8 دولارات الى 9 دولارات كحد ادنى للبرميل الواحد .

وبما ان الجزائر بلد مصدر للمحروقات ويعتمد عليه في الدرجة الاولى ومعظم ايراداته تعتبر من القطاع الحيوي, فالسلطة باعتمادها على نظامها الجمركي اتجهت الى الداخل لتقوية سياستها الخارجية بهدف الوصول الى تحقيق اغراض اخرى للتعريفة الجمركية كزيادة الايرادات, اعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق زيادة معدلات الضرائب والرسوم الجمركية .تماشيا مع هذا المسعى تم تعديل تعريفة 1973 لتصبح بذلك التعريفة الجمركية الجديدة متعددة فاصبحت 19معدلا بدلامن 6 معدلات وارتفعت معدلاتها حتى وصل الحد الاقصى الى 120 بدلا من 100 في التعريفة السابقة ,وامكن ترتيبها كما يلي: 0% 3% 5% 10% 20% 25% 30% 35% 40% 45% 50% 55% 60% 65% 70%

[33] بورويس عبد العالي, دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية, رسالة ماجيستير, جامعة الجزائر, معهد العلوم الاقتصادية, 1997, ص: 138

[34] قانون المالية التكميلي لسنة 1986, المؤرخ في: 25 جوان 1986

90% 100% 110% 120% وفي اطار هذا يظهر ان هذه التعريفة تحتوي على اعلى المعدلات المفروضة عند الاستيراد, لتصل الى 120% زيادة على تضمنها عدد كبير من المعدلات. وعليه يتضح ان من وضعو هذه التعريفة جعلوها تواكب الاجراءات التجارية التي اعتمدت عليها السلطات الجزائرية.

وضع القيود الغير تعريفية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

بعد استعراض اهم القيود التعريفية التي انتهجتها الجزائر في ظل احتكار التجارة الخارجية, والتي تمثلت في تعريفتي 1973-1986 سنتطرق هنا لاهم القيود الغير تعريفية:

الاول : التراخيص الاجمالية للاستيراد

ان جميع عمليات الاستيراد التي تقوم بها المؤسسات او الهيئات الحكومية تخضع لرخص تسمى رخص اجمالية للاستيراد, والتي بدا العمل بها سنة 1974 وتنحصر وظيفته في امداد المستورد بمعلومات عامة حول قيم السلع الواجب استيرادها دون توزيع الكمية والسعر لوارداته على الفواتير علاوة على ذلك, فالمستورد هو الذي بكل الاجراءات المتصلة بالعملية اذ ان الدولة لا تتدخل في اطار هذا النظام في عمليات الاستيراد من خلال نوعها, واجل الاذن بالاستيراد محدد ب 6 اشهر وهذا النظام يتفرغ الى 3 اقسام وهي:

/اذن الاستيراد دون تسديد : فيه يجري دفع الموارد المستوردة مباشرة من طرف المستورد نفسه دون ان يتدخل البنك.

/اذن الاستيراد بتسديد : فيه يتم دفع قيم الموارد المستوردة من طرف البنك وهذا النوع قليل الاستعمال في تلك الفترة .

اذونات الاستيراد الممنوحة للمجاهدين : دفع قيم موارد المستوردة يقع على عاتق المستورد, دون تدخل البنك مع الانتفاع بتخفيض في قيمة الحقوق الجمركية التي يخضع لها باقي المستوردين بقيمة 50% على مجموع مستورداته .

اما فيما يتعلق بنظام الرخص الاجمالية للاستيراد يمكن تعريفها على انها :عبارة عن ملف تقديري يعطى على شكل قرار يؤخذ في اطار المؤسسات العمومية للاستيراد والذي يستفيد منه كل من :

/هيئات القطاع الحائزة على حق احتكار الواردات

مؤسسات القطاع العمومي للانتاج والخدمات لاتمام برامجها الانتاجية ودعم مشاريعها المبرمجة[35]

الثاني : مراقبة وتنفيذ الرخص الاجمالية للاستيراد

تنفيذ الرخص الاجمالية للاستيراد : ان الدولة تحدد اليات تجسيد عمليات الاستيراد من خلال الهيئات التابعة لها, وذلك عن طريق التنسيق بين الصادرات و الواردات وتشجيع بعض الفروع الانتاجية, علاوة على ذلك تحديد كل مبادلات الاعوان الاقتصاديين وتوجبه نشاطها بهدف بلورة مجموعة من الاهداف الاقتصادية .و يمكننا تقسيم الاعوان الى[36] :

اعوان مهتمون بالتوزيع : هذا النوع يمثل المؤسسات الاشتراكية الحائزة على حق الاحتكار, والتي تقوم بالعمليات التجارية الخاصة بالسلع والخدمات التي تجرى لحسابها الخاص.

اعوان مهتمون بتلبية احتياجاتهم الخاصة : عمليات الاستيراد التي تقوم بها هذه المؤسسات العمومية لا تخضع لحسابها الخاص, الى ان غاية تحقيق المشاريع المكلفة بانجازها في اطار الرخص الاجمالية للاستيراد.[37]

الرقابة المالية على الرخص الاجمالية للاستيراد : ان المؤسسات الوطنية ونظام الصرف يؤديان دورا استراتيجيا في احكام الرقابة االمستمرة على التجارة الدولية, واجراء العمليات التجارية المقامة من طرف الاعوان الاقتصاديين حيث تتدخل الهيئات المستوردة بتحويل مشاريع استيرادها تبعا:

مجموعة القواعد التي نص عليها الاشعار 94/101 لوزارة المالية

مجموعة قواعد الصرف و موافقتها على الرخص الاجمالية للاستيراد حسب المبلغ المحدد للواردات[38]

الرقابة الجمركية للتراخيص الاجمالية للاستيراد

هي مجموعة الاجراءات والتدابير والتي توضح خطوات عمل مصلحة الجمارك فيما يخص الاستيراد والتصدير, حيث ان المادة 3 من قانون الجمارك الجزائري توضح وظيفة مصلحة الجمارك والتي تتمثل اساسا في:

[35] ديش احمد, دوافع تحرير التجارة الخارجية, رسالة ماجيستير, جامعة الجزائر, 2001, ص: 19
[36] Bouzidi m nachida : le monopole de l etat sur commerce exterieures op –cit p: 171
[37] ديش احمد, مرجع سبق ذكره ,ص: 22
[38] ديش احمد, نفس المرجع, ص: 24

تطبيق التعريفة الجمركية والتشريع الجمركي

تامين واردات وصادرات السلع مع تطبيق و مراقبة كل التشريعات المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية [39]

الفرع الثاني : وضع النظام الجمركي في ظل تحرير الدولة للتجارة الخارجية

منذ حصول الجزائر على استقلالها السياسي, سلكت سياسة حمائية تهدف بالدرجة الاولى الى وقاية المؤسسة الانتاجية من اي منافسة خارجية ,وذلك لانها تعتبر الخلية الاساسية للاقتصاد الوطني, غير ان مع ظهور بعض الوقائع الدولية اثرت بشكل مباشر على النظام الجمركي الجزائري ومن بين هذه الوقائع

- المفاوضات التي كانت تجرى في اطار الجات وما نتج عن جولة الاوروغواي والتي انتهت بتاسيس المنظمة العالمية للتجارة .

وقد شرعت الجزائر في خوض مفوضات متعددة الاطراف للانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة نهاية 1998 مما استوجب عليها اصلاح نظامها الجمركي بما يساير هذه التطورات .

1-اصلاح القيود التعريفية

ا **- تعريفة 1992** : بمقتضى قانون المالية لسنة 1992[40] تمت اعادة هيكلة التعريفة الجديدة و التي اصبحت تتميز ببعض السمات المستخدمة لها منها :

- التزامها باحكام الاتفاقية الدولية للنظام المنسق والذي يوصي ب:

- تنظيم المعدلات الضريبية .

- تطبيق تصنيف موحد للبضائع الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية.

- خضوعها لقاعدة تصاعد معدلات الضرائب, وذلك نتيجة لدرجة الانفتاح على المنتجات اذ تطبق معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الاولية, ومعدلات متوسطة على واردات منتجات نصف مصنعة ومعدلات مرتفعة نسبيا على واردات من المنتجات النهائية .

وبناء على ذلك فقد حلت التعريفة الجديدة لعام 1992, وقد حملت في طياتها حسب ما جاء به قانون المالية لسنة 1992 ستة معدلات ضريبية وهي كالاتي: 0% 3% 7% 15% 25% 40% 60%

[39] ديش احمد, نفس المرجع, ص: 25
[40] قانون المالية لسنة 1992

ب -تعريفة 1996: لقد طرات بعض التغيرات فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية لعام 1992, وظهر ذلك في قانون المالية لسنة 1996, وتمثل هذا التغيير في تعديل نسب الضرائب الجمركية اذ اصبحت تتضمن المعدلات التالية: 3% 7% 15% 35% 40% 50% ان هذا التغيير في تعديل نسب الضرائب الجمركية, جاء ليكرس توجه الجزائر نحو التحرير الكلي للتجارة الخارجية, و كذلك تقليص مجال تطبيق القيود الجمركية بصنفيها التعريفية والغير تعريفية. [41]

ج- التعريفة الجمركية لسنة 1997و 1998 : قانون المالية لسنة 1997 جاء ببعض التعديلات على مستوى التعريفة الجمركية لعام 1996, ويظهر ذلك في النسب الجديدة للتعريفة في عام 1997[42] وهي كالاتي: 5% %15 25% 45% وبالنظر اليها يتضح على انها حافظت على نمطها التصاعدي في تطبيق معدلات الضريبة كما كان في التعريفة السابقة .

اما بالنسبة لتعريفة 1998 هي امتداد للتعريفة السابقة ,الا ان الجديد الذي اتت به هو استبدال المعدل 5% ب 3% من الرسوم والضرائب الجمركية ,وهذا ما يدل على توجه الجزائر نحو الوصول الى درجة اعفاء المواد الاولية .[43]

د- الاصلاح التعريفي لسنة 2001 : ان هذا الاصلاح كان يهدف الى غرض يكمن في مراجعة التعريفة الجمركية التي تبقى بمثابة خطوة بحث عن توحيد شامل للتشكيلة الجمركية بما يتناسب مع درجة الانتاج الصناعي بصفة مشجعة للنشاط الاستثماري بمختلف اشكاله.

اما بالنسبة للغرض الثاني كان على المستوى الخارجي, و الهدف منه تحسين عملية التحسين التعريفي في ظل المشاورات النهائية لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .

ولذا جاءت تعريفة 2001 حاملة معدلا ت توفق ترتيب السلع تبعا لثلاث معايير حسب درجة التصنيع

اولا : نسبة منخفضة تقدر ب5% تطبق على المواد الاولية و على بعض المواد الاستهلاكية الاساسية كالادوية والحبوب .

ثانيا : نسبة 15% تفرض على المواد الوسيطية الموجهة للتصنيع النهائي.

ثالثا : نسبة 30% الى 40% تفرض على منتجات الاستهلاك النهائي .

---

[41] قانون المالية لسنة 1996 المؤرخ في 30-12-1995
[42] بوريس عبد العالي مرجع سابق ص 168
[43] قانون المالية لسنة 1998

رابعا : اعفاء يطبق على بعض المواد منها بعض الحبوب و بعض العتاد العسكري[44]

ه- الاصلاحات التعريفية لسنوات 2004 -2005 2008 :

1- اصلاحات 2004 -2005 : من اهم الاصلاحات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2004 في مجال التعريفة الجمركية هو تحديد تعريفات على بعض الادوات الناتجة عن تادية الخدمات المتصلة باستعمال انظمة الاعلام الالي من طرف المستخدمين, بحيث تم تحديد هذه التعريفات كما يلي :

- 200 دينار جزائري لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت النظم الجمركية لدى الاستيراد

- 100 دينار جزائري لكل تصريح معالج معلوماتية تحت جميع النظم الجمركية للتصدير باستثناء التصدير العادي .

هذا الاصلاح قد حافظ على المعدلات التي جاء بها الاصلاح التعريفي لسنة 2001 و هي: 0% 5% 15% 30% وهي نفس النسب التي لازال التعامل بها حاليا مع تطبيق بعض الحالات معدلين فقط هما المعدل المخفض 5% والمعدل العادي 3% هذا يدل لنا على توجه السلطات الجزائرية الى تفكيك تعريفاتها الجمركية والالغاء التدريجي لها ,من اجل الانفتاح على الاقتصاد الدولي وتفعيل مفاوضاتها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .[45]

اما بالنسبة للاصلاح التعريفي لسنة 2005 فقد حافظ هو ايضا على المعدلات المطبقة لسنة 2001 كما تم في هذا الاصلاح تحديد بعض المنتجات التي تخضع الى المعدل المطبق بنسبة 5 %من الحقوق الجمركية .[46]

2-**الاصلاح التعريفي لسنة 2008**: ان من اهم الاصلاحات التعريفية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2008والذي تمثل فيما يلي:[47]

- يعفى من اجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف, وتخليص البضائع الجديدة المستوردة بهدف الاستهلاك دون دفع اذا كانت موجهة للاستعمال الشخصي او العائلي للمستورد, ولا تدل على اي استعمال تجاري بشرط ان تكون قيمتها تتجاوز مبلغ مائة الف ذينار و يترتب من هذا التلخيص مايلي :

[44] قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المؤرخ في 19-07-2001
[45] الجريدة الرسمية رقم 83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 ص 19
[46] الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة بتاريخ 30-12-2004 ص 15
[47] الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31-12-2007 ص 14

- معدل 50% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم و الرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية والذي يقل عن 50% او يساويه.

- معدل 70% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية والتي تفوق 50%

ويتم تحديد القيمة الجمركية لهذه البضائع بطريقة جزافية من طرف ادارة الجمارك طبقا لاحكام المادة 16 مكرر 11من قانون الجمارك ,و الوزير هو الذي يعين البضائع المستثناة من هذه الاحكام المذكورة اعلاه.

2-اصلاح القيود الغير تعريفية :

منذ شرعت الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية, فقد اتيح للقطاع الخاص ان يقيم نشاطات تجارية تتلاءم مع بعض القيود والشروط, كمنع استيراد بعض السلع و قصد التحرير الكلي للتجارة الخارجية اجيز مستقبلا ممارسة نشاطات التصدير والاستيراد بحرية تامة ,بشرط ان يكون المتعامل التجاري مسجل في السجل التجاري.[48]

اما فيما يتعلق بالبضائع التي يمنع استيرادها او تصديرها اضافة الى البضائع التي تشكل خطر على امن الدولة و صحة اهلها ونظامها الاخلاقي, فتكون من :

- كل بضاعة محل منع بمقتضى وزاري مشترك فيه بين وزارتي المالية و التجارة.

- كل بضاعة قادمة من الخارج تحمل اشارة توحي انها مصنوعة بالجزائر او العكس.

- اي بضاعة اجنبية الصنع غير متوفر لها الشروط الخاصة بحماية بيانات المنشا او غير خاضعة للقيود الخاصة بالحمولة .

- تحضر من الاستيراد والتصدير كل السلع المقلدة التي تمس بحق الملكية خاصة السلع التي تحمل بدون ترخيص علامة تجارية تكون مماثلة لعلامة او علامة تجارية مسجلا قانونا.

- السلع التي تمس ببراءة الاختراع.

- السلع التي تتضمن انشطة مصنوعة بدون موافقة صاحب حق المؤلف.

[48] كبير سمية" التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر بعد الاصلاحات " رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2001 ص 41

وقد ادخلت اصلاحات على مستوى الصرف وهي :

- اعطاء صلاحيات واسعة لبنك الجزائر من اجل ان يتدخل لاصلاح سياسة الصرف.

- شروع بنك الجزائر منذ 1994 في تحديد سعر الصرف عن طريق لجنة مشتركة من بنك الجزائر والبنوك التجارية تمهيدا لانشاء سوق صرف ما بين البنوك .

- اتباع سياسة مرنة بهدف الحفاظ على سعر الصرف يعكس ميكانيزمات سوق النقد الدولي, بحيث يساهم في زيادة القدرة النتافسية للمنتجات الوطنية كما شجع الصادرات للتخلص من الاعتماد الزائد على صادرات المحروقات.

3-اصلاح التشريع الجمركي:

ان التشريع الجمركي باعتباره الركيزة الاساسية لادارة مصالح الجمارك, وجب عليها اصلاح هذا التشريع ليتماشى مع التطورات الجديدة وخاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية ومن اهم اهداف هذه الاصلاحات:

- تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة .

- تبسيط و تسهيل اكثر للاجراءات الجمركية.

ومن اهم الجوانب التي مستها الاصلاحات نجدها تتمثل في الاتي:[49]

ا- تعديلات و تسهيلات الاجراءات الجمركية :

و القصد منها التماشي مع المتطلبات الاقتصادية و بالاخص في فترة تحرير التجارة الخارجية و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- فحص البضاعة في مقر المتعامل الاقتصادي

- التصريح المسبق

- رفع البضاعة قبل تحصيل او دفع الحقوق الجمركية و الرسوم

- قبو ل التصريح الناقص

[49] محمد سليمان محمد العربي قانون الجمارك الدار الجامعية للطبع والنشر الجزائر 1991 ص 39

- الغاء التصريح المفصل

ب-التسهيلات المتعلقة بالانظمة الجمركية :

لقد ادخلت على الانظمة الجمركية عدة نعديلات هامة تسمح لها بان تتماشى مع تطورات عمليات التجارة الخارجية :خاصة بعد تحريرها و اتساع رقعة المبادلات والتي اسست بغرض الاهداف التالية: [50]

- ازالة التباين بين الانظمة الجمركية و ممارسة الاطراف المتعاقدة التي يمكن لها ان تعيق التجارة الخارجية .

- ضمان اعداد القواعد الملائمة للرقابة الجمركية.

- تمكين ادارة الجمارك من الاستجابة للتغيرات الرئيسية التي طرات على التجارة الخارجية والتقنيات الادارية للجمارك.

ج- تعديلات قانون الجمارك:

لقد قامت الجزائر بعد الاستقلال باتباع قانون الجمارك الفرنسي وكان مجرد وضع مؤقت في اطار صياغة القانون الجمركي الجزائري, ولقد جاءت مبادئء هذا النظام في مجملها ذات طابع اشتراكي عملت على احتكار التجارة الخارجية, و عند دخولها اقتصاد السوق تحرير تجارتها شرعت الجزائر في ادخال تعديلات على قانونها من اجل عصرنته و تكييفه مع اليات الانفتاح التجاري حيث تمثلت ادارة الجمارك فيما يلي:

- تنفيذ الاجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق قانون التعريفة و التشريع الجمركي .

- اعداد احصائيات التجارة الخارجية و تحليلها .

- تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية المخولة لادارة الجمارك على البضائع المستوردة او المصدرة.

د- تعديلات القيمة و التعريفة الجمركية :

ان القيمة لدى الجمارك تعتبر عنصرا هاما من عناصر المراقبة ,التي تقوم بها ادارة الجمارك بهدف التحكم في عمليات التجارة الخارجية و حماية الاقتصاد الوطني, ومتابعة البضائع المستوردة و المصدرة كما ان تحديد القيمة لدى الجمارك يقوم على اساس السعر العادي للبضاعة.

[50] محمد سليمان محمد العربي مرجع سابق ص 41

وحسب هذه الطريقة تكون القيمة مرتفعة نسبيا احيانا و هذا ما يجعل المتعاملين الاقتصاديين يعملون على تخفيض قيمة سلعهم الى حد ادنى, و من اجل التقييم باكثر دقة اتخذت ادارة الجمارك عدة اجراءات في اطار الاصلاحات الجمركية الجديدة, والتي تتمثل في تقنية المرافبة البعدية لعناصر القيمة حيث تعتمد على تحديد المستوردين والمصدرين, و المنتجات المستوردة و القيم المطبقة في الاسواق [51].

المبحث الثالث : انعكاسات الاصلاحات الجمركية الجزائرية على التجارة الخارجية و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

بعد تطرقنا الى الاصلاحات الجمركية الجزائرية و الانظمة الجمركية الاقتصادية , وجب علينا التطرق الى انعكاسات هذه الاصلاحات على التجارة الخارجية. و سنحاول في مبحثنا هذا اسقاط اهم الاصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية .

المطلب الاول: اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي

سعى الاتحاد الاوروبي منذ منتصف السبعينات الى توسيع نفوذه و هيمنته في المنطقة المتوسطة, و ذلك عن طريق عقد اتفاقيات للتعاون بينه و بين الشركاء المتوسطيين وكان طابع هذه الاتفاقيات تجاري. ولقد ابدت الجزائر عن نية انضمامها لمسار الشراكة

وتم التوقيع الرسمي على الاتفاق في افريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في 01-09-2005

تشتمل اتفاقية الجزائر و الاتحاد الاوروبي على :

-اقامة حوار سياسي بين الطرفين يخص القضايا الامنية و السلام في المنطقة الاورومتوسطية .

-اقامة منطقة التبادل الحر وفقا للاجراءات المحددة من طرف المنظمة العالمية للتجارة-

-التعاون الاقتصادي المالي الاجتماعي الثقافي.

-وضع اطار مؤسساتي و تنظيمي لهذه الاتفاقية و ذلك بانشاء هيئات مشتركة بين الطرفين[52].

---

[51] شوقس رايس شعبان, ادارة الجمارك وادارة المراقبة ,الدار البيضاء الجزائر 2000 ص 20

[52] بوفلاح الشريفة , بن يزيد سميرة, واقع اتفاق الشراكة الاوروجزائرية واثارها على النظام الجبائي الجزائري, مذكرة نهاية الدراسة المهعد الوطني للمالية, دفعة 1998-2003 ص: 39

الفرع الاول : الجانب الجبائي لاتفاقية الشراكة و اثرها على الاقتصاد الوطني

1-التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية : ان وجود منطقة التبادالحر و التحريرالتدريجي للمبادلا ت, ادى الى ازالة كل القيود و الحواجز الجمركية امام انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الاموال.

2-تحضير المنطقة الحرة : ان حرية انتقال السلع تعتمد على الالغاء التدريجي للحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية و تحرير المبادلات للمنتجات الزراعية, و منتجات الصيد البحري عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية.

3-المنتجات الصناعية : في ظل اقامة التبادل الحر ستقوم الجزائر بالتفكيك التعريفي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الاوروبي .

4-المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري : تقديم تنازلات من قبل الطرفين بحيث تلقي دول الاتحاد الاوروبي كل الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات الجزائرية ,وبالمقابل الجزائر تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها من هذه المنتجات و القادمة من دول الاتحاد الاوروبي.

اما منتجات الصيد البحري: فسيتم فتح السوق الاوروبية كليا امام الصادرات الجزائرية , بينما الجزائر تقدم تنازلات و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة من الاتحاد الاوروبي

الفرع الثاني : مبادئء واهداف الشراكة الاورو- جزائرية

1-مبادئء الشراكة : ارتكزت هذه المبادئء على:[53]

وضع المشاريع في تدرج ضمن الشراكة الاورومتوسطية .

ادراج التهيئة العمرانية و التنمية المستدامة للمشاريع.

2-اهداف الشراكة:

-انشاء سوق استراتيجية مهمة.

- تحقيق التكامل الاقتصادي وذلك بتوفر قواعد وهي :

تخفيض الحواجز الجمركية وذلك بفتح المجال امام حرية انتقال السلع و الخدمات دون الغائها كليا.

[53] بوفلاح الشريفة, بن يزيد سميرة , مرجع سبق ذكره, ص: 49

الغاء كل القيود الجمركية و الغير جمركية في منطقة التجارة الحرة .

الاتحاد الجمركي منطقة حرة بالاضافة الى تعريفة جمركية موحدة للسوق المشتركة ,تهدف الى ازالة القيود الجمركية و قرار مبدا حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء.

الاستفادة من الثروات الطبيعية القاعدة الصناعية و الموارد البشرية الهامة [54].

الفرع الثالث : اثار و امتيازات اتفاق الشراكة على قانون الجمارك

بعد انتهاج الجزائر للنظام الجبائي الجمركي وجدت نفسها مجبرة على فتح ابوبها امام المنتجات الاوروبية, وذ لك من خلال التفكيك التعريفي التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية و ايضا التحرير التدريجي للمبادلات, وفي هذا الصدد شرعت الجزائر في اصلاح التعريفة الجمركية و ذلك عن طريق احداث تعريفة جديدة ,بحيث تم تخفيض النسب المئوية من 45%الى30% وكذا تحديد نسب التعريفة الجديدة 0% 5% 15% 30% ان الالغاء التدريجي للحواجز الجمركية يؤثر على السياسة الجمركية بصفة خاصة, و على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.[55]

انخفاض ايرادات الدولة : الغاء الرسوم الجمركية و التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية في اطار اقامة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي, و التي شكلت مواد هامة لتمويل ميزانية الدولة مما يؤدي الى انخفاض مهم في المدخول الجبائي مع العلم ان الرسوم الجمركية تشكل نسبة 25% وهذا مايؤثر سلبا على ايرادات الدولة [56].

1-الاثر السلبي على حماية المنتوج الوطني

ان الالغاء او التفكيك التعريفي للحواجز الجمركية له تاثير سلبي على المنتوج الوطني, لعدم قدرة المنتوج الوطني على مواجهة المنافسة امام الانتاج الخارجي .

و بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 في مادته 24 ينص على مايلي:

يؤسس حق اضافي مؤقت عند الاستيراد تحدد نسبته ب 60% طبقا للمادة 16 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المعدل والمتمم و المتضمن قانون الجمارك .

---

[54] حراق مصباح: رحمون عبد الرحمن: الشراكة الاقتصادية في الجزائر, رهانات وتحديات مذكرة نهاية الدراسة المعهد الوطني للمالية, 1994-1998 ص: 135

[55] المادة 3 من الامر 01-02 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتضمن تاسيس تعريفة جمركية جديدة :

[56] بوفلاح الشريفة , مرجع سبق ذكره, ص: 106

تخفض هذه النسبة الى 12% سنويا ابتداءا من 1 جانفي 2002 و يخضع الحق الاضافي المؤقت الى نفس القواعد و التصفية و التحصيل المطبقة على الحق الجمركي.

ان الهدف من هذا الرسم هو تحقيق الهامش و حماية المنتوج الوطني, و اعطائه قدرا لدعم المنافسة لمدة 5 سنوات و لتصل هذه النسبة 0% في سنة 2006 .

ان الامر المؤرخ في 20-02-2002 المعدل و المتمم للتعريفة الجمركية المؤسس بالامر رقم 02/01 وهذا في اطار قانون المالية 2002 ينص على:

تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الاولية الموجهة للانتاج .

رفع الرسوم المطبقة على المواد النهائية بغية تشجيع الانتاج الوطني و حمايته.

2-امتيازات اتفاق الشراكة :

جلب الاشتثمارات و على راسها الامتيازات الجمركية و التي تعتبر الاولى مع الخارج.

الغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال السلع و الخدمات بين الدول.

تعامل الجزائر بعملة واحدة بدل 15 عملة .

تشجيع القروض في اطار عقود الشراكة.

انشاء منطقة التبادل الحر مكتملة لبعض المواد, فيما يخص خدمات اي بعض القطاعات كالجمارك و الجباية.

تخفيض الرسوم الجمركية و الغائها تدريجيا يمكن من الحصول على وسائل انتاج المعدات المعفاة تماما من التعريفة الجمركية.

الفرع الرابع : الافاق و التصورات المستقبلية للنظام الجمركي بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة[57]

ان النظام الجمركي سوف يستفيد من عدة امتيازات و تسهيلات تجارية, و فيما يلي اهمها :

[57] خلاف عبد الجابر, القيود الجمركية وتطوير التجارة الخارجية للدول الاخدة في النمو, دار الفكر العربي القاهرة, 1975م ص: 54

تطبيق مبدا الدولة الاولى بالرعاية .

الاستفادة من تطبيق النظام الذي يعم التنظيمات .

الاستفادة من استيراد التجهيزات و رؤوس الاموال و تحرير المنافسة, و الحد من الاتجاهات الاحتكارية.

تحرير التجارة الخارجية كليا بالغاء القيود الجمركية و الكمية و رغم ان هذا يسبب عجز في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري, وذلك بانخفاض ايرادا ت الدولة الا ان التخفيض هذا لا يكون دفعة واحدة بل على مراحل تتراوح مابين 15 و 20 سنة .

الى جانب ان الجزائر تحصلت كسائر الدول النامية على التزام من الدول المتقدمة بالسعي نحو التحرير التدريجي بالغاء حصص التصدير, خلال فترة تتراوح مابين 5 و 10 سنوات الامر الذي يتيح لها امكانية اكبر في النفاذ لاسواق الدول الصناعية ومن تم زيادة صادراتها .

و بالنظر الى الاتفاقيات فان اتفاقية مراكش كانت سوف تعزز العلاقات الاورومتوسطية و التي تنتظر منها الجزائر الكثير رغم صعوبة تنفيذ التعاون مع باقي دول الاتحاد المغربي .و تكون هذه الاستفادة على مستويين :

المستوى الاقتصادي : وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية و الغاء الحواجز الغير تعريفية .

المستوى المؤسساتي :

الانتاج سوف يكون له عائد كبير و صادراتها سوف تخضع حقيقة للمنافسة الدولية .

متابعة الاصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العمومية و خوصصة تغيرها.

تجديد القطاع البنكي و المالي بهدف تحسين النتائج المحصل عليها على اثر اختراق الاسواق الخارجية.

كل هذه الخصائص تسعى و الافاق تسعى الجزائر الى تحقيقها من خلال الانضمامها الى منظمة التجارة العالمية, بحيث يكون هذا الانضمام الى عدة تكتلات اقتصادية و ذلك بتحسين الوضع الواقع, و الاخذ بعين الاعتبار تطبيق الاجراءات التالية :[58]

تحسين قدراتها الاقتصادية فيما يتعلق بالاستثمار.

السعي بكل الطرق الى جلب رؤوس الاموال الخاصة الاوروبية .

[58] .خلاف عبد الجابر, القيود الجمركية وتطوير التجارة الخارجية للدول الاخذة في النمو, مرجع سبق ذكره, ص ص 66 67

اجراء الشراكة مع المعنيين الاجانب .

ان على الجزائر واجب فتح المجال للانتاج الوطني للخروج من تبعية البترول و دخول الاسواق الدولية , مما يؤدي بها للدخول الى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني : اثر الاصلاحات في التقنيات الجمركية و الرقابة على التجارة الخارجية

ان الدور الاقتصادي لادارة الجمارك يسمح له ان يلعب دور تشجيع الاستثمار و تطوير الاقتصاد, بدلا من دور التحصيل و الحفاظ على اموال الخزينة , و بالتالي تساهم الادارة الجمركية بتقديمها للامتيازات في تسهيل عمليات الاستيراد اي زيادة الواردات.

الفرع الاول : الامتيازات الجبائية كاداة لتشجيع الاستثمار و الصناعة و زيادة المبادلات التجارية

ان الامتياز يمنح لنشاطات اقتصادية او لقطاع معين او لاشخاص طبيعيين او معنويين عند اقتنائهم لسلع او خدمات بصفة عامة, و يمنح الامتياز مهما كان نوع المتعامل الاقتصادي لكن يمنح بموجب نص قانوني صريح بحيث لا يمكن منحه دون ذلك .

ان الامتيازات الجبائية التي تساهم الادارة الجمركية في تقديمها ساعدت على تنشيط حركة الواردات و زيادة قيمتها, و كذا ساهمت في تحرير التجارة الخارجية من الحواجز و القيود التي تواجهها .

و يمكن التفريق بين المتيازات وذلك من خلال الهدف الذي وجدت من اجله كما يلي :

1-الامتيازات الممنوحة في اطار تشجيع الصناعة :

من اهم الامتيازات الممنوحة في هذا المجال تخص الصناعة التركيبية التي عرفت تطور ملحوظ, وكذا مجال الصيدلانية نظرا للنفقات المعتبرة في مجال استيراد الادوية .

امتيازات انشطة التجميع و التركيب :

الادارة الجمركية تقدمها من اجل تدعيم انشطة الانتاج واهم امتياز مقدم هو الاعفاء من الحقوق الجمركية.

امتيازات الصناعات الصيدلانية :

اعفاء المنتجات الكيماوية و العضوية الموجهة لصناعة الادوية من الحقوق و الرسوم الجمركية .

اما شروط الاستفادة من هذه الامتيازات فتتمثل في:[59]

يتعين على المؤسسة اعلام الوزارة المكلفة بالصحة شهريا بانجاز عمليات الاسترداد النقدية المحققة .

يرفق التصريح الجمركي بشهادة الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

2-الامتيازات الممنوحة فيما يتعلق بقطاع المحروقات لتشجيع التصدير

بحيث تتمثل شروط منحها في الاتي :[60]

الاشخاص المستفيدون:

-الشركات الوطنية او هيئات عمومية .

-الشركات الاجنبية التي تعمل لصالح شركة وطنية .

- شركة تعمل بالمناوبة لشركة اجنبية شريكة .

الامتيازات الممنوحة عند الاستيراد تتجسد في الاعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية ,و كذا الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة

شروط منح الامتياز:

- ان يكون العتاد و التجهيزات المستوردة من قبل مؤسسة وطنية او اجنبية تعمل في مجال المحروقات, و تكون حائزة على امتياز في مجال المناجم.

- تقديم شهادة توجيه مصادق عليها من طرف الشركة المخول لها ذلك .

-استعمال و توجيه البضائع الموافق عليها قانونا لانشطة استغلال المحروقات .

تقديم شهادة الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة صادرة عن مصالح الضرائب النتخصصة اقليميا .[61]

3-الامتيازات الممنوحة قصد تشجيع الاستثمار:

[59] محمد رحماني, مرجع سبق ذكره, ص: 10

[60] فيصل بهلولي, التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة , مجلة الباحث – عدد 2012/11 ص: 113

[61] اخبار الجمارك دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك كل شهرين رقم 02 مارس-افريل 2011

في ظل الاستثمار و دخول الجزائر الى نظام اقتصاد السوق و رغبتها في المساهمة في التجارة الدولية, عمدت السلطات الجزائرية الى اتباع سياسة تحفيز الاستثمارات و المبادلات الخارجية ,وفي هذا الاطار من بين سياسات تحفيز الاستثمار و المبادلات اعطاء و منح تخفيضات للحقوق الجمركية, بحيث تتمثل الامتيازات التي تساهم الادارة الجمركية في تقديمها حسب الفئات كمايلي[62] :

-الامتيازات الجمركية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

-الامتيازات الجبائية الممنوحة لمنشئء المؤسسات المعتمدة لدى الوكالة الوطنية لدعم الشباب .

- الامتيازات الجبائية اللممنوحة في اطار الصندوق الوطني للتامين على البطاقة .

الفرع الثاني : اهمية الرقابة الجمركية اللاحقة على الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في التجارة الخارجية

ان من بين الاصلاحات المتعلقة بالامتيازات الجبائية القيام بتقليل الرقابة الجمركية القبلية, و تكثيف الرقابة الجمركية اللاحقة او ما يطلق عليها الرقابة الجمركية البعدية . و لهذا سنتطرق الى الرقابتين:

اولا : الرقابة القبلية على الامتيازات الجبائية : و تتم على مرحلتين :

المرحلة الاولى: تسمى رقابة القبول و التصريح المفصل

هي اول رقابة تقوم بها الادارة الجمركية على الامتيازات الجبائية الممنوحة لرقابة القبول, بحيث تقوم على الجانب الشكلي للوثائق التي يتم جلبها من قبل المتعامل الاقتصادي.

و يعتبر التصريح المسجل لدى ادارة الجمارك سند قانوني تعتمد عليه في تدخلاتها و في الرقابة التي تقوم على مجمل الامتيازات الجبائية الممنوحة ,فتاريخ تسجيل التصريح هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب مبلغ الحقوق و الرسوم الجمركية لكل مستفيد من الامتيازات الجبائية[63] .

المرحلة الثانية : وهي الرقابة المباشرة الموالية لتسجيل التصريح المفصل

ان الرقابة تكون وثائقية فقط و ذلك اذا كانت البيانات المصرح بها في تسجيل التصريح المفصل مطابقة تماما لها, و هذا عند مقارنة الوثائق المرفقة بالتصريح المفصل . اما الرقابة تكون وثائقية و مادية معا اذا كانت البيانات المصرح بها غير مطابقة للتصريح المفصل عند المراقبة الوثائقية [64].

---

[62] وصاف سعدي, تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات, مجلة الباحث /عدد 01 -2002 ص: 55

[63] محمد سليمان ,محمد العربي, مرجع سابق ص 27:

الرقابة الوثائقية : ان الهدف منها هو ضمان التطابق بين البيانات الموجودة في التصريح المفصل و المعلومات الموجودة على الوثائق التي تم ارفاقها بالتصريح, اي تتم الرقابة الوثائقية للامتيازات الجبائية الممنوحة في مراقبة مايلي :

- مراقبة الفاتورة التجارية

- مراقبة النوع التعريفي

- فحص قيمة البضائع

- فحص منشا البضائع

ثانيا : الرقابة الجمركية اللاحقة

نظرا لاهمية الامتيازات الجبائية و ما تمثله من خسارة للخزينة العامة كان واجبا على الادارة الجمركية القيام باصلاحات تخص هذه الامتيازات الجبائية, و ذلك بايجاد ميكانيزمات و رقابة و متابعة لها اذن من الاصلاحات التي حصلت قيام الادارة الجمركية بتقليل الرقابة القبلية و التركيز على الرقابة اللاحقة, و من اجل التوافق بين تسهيل الجمركة و الرقابة الجمركية تم استحداث مديرية للرقابة اللاحقة حيث لهذا الصلاح تاثيران ايجابيان و هما :

1 للمتعامل الاقتصادي : بتسيير القيام بالتجارة الخارجية وذلك من خلال تقليل مدة بقاء البضائع بالدوائر الجمركية ,و بالتالي تخفيض تكاليف التخليص الجمركي للبضائع وهذا ما شجع على زيادة حركة البضائع من ناحية الاستيراد و التصدير, و بالتالي تسهيل اجراءات المراقبة يساهم في تطوير الصادرات خارج المحروقات.[65]

2 للتجارة الخارجية : ان الرقابة اللاحقة الجمركية للامتيازات الجبائية الممنوحة تسمح بحماية الجباية وذلك من خلال التحكم في اكتشاف الغش في القيمة من طرف مصالح الجمارك و منشا البضائع, اي اكتشاف المخلفات الجمركية المتعلقة بالقيمة و منشا البضاعة بمعنى اخر كشف التصريحات المزورة للقيمة و المنشا .[66]

---

[64] محمد سليمان, محمد العربي, مرجع سبق ذكره, ص: 28

[65] بشاري سلمى, الاصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية ,جامعة الجزائر 3, 2014/2013 ص: 82

[66] بورويس عبد العالي, مرجع سبق ذكره, ص: 110

المطلب الثالث : الانظمة الجمركية الاقتصادية كوسيلة لترقية التجارة الخارجية

ان الانظمة الاقتصادية هي مجموعة من الاعفاءات التي تستفيد منها بعض البضائع عند دخولها او خروجها من الاقليم الجمركي, فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع بعض الانظمة الاقتصادية كالاستيراد و التصدير.

الفرع الاول : استخدام الانظمة الاقتصادية الجمركية من قبل المتعاملين الاقتصاديين

ان من بين الاصلاحات الجمركية الخاصة بالاعلام والاتصال هي تنظيم حلقات و ايام دراسة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين قصد ترقية و تعميم الانظمة الجمركية الاقتصادية و كيفية الاستفادة من هذه الانظمة, نظرا لكونها اداة لتسهيل المبادلات التجارية بالاضافة الى اعادة تهيئة المخطط الهيكلي و التنظيمي لادارة الجمارك ,ومن بين اهم الاصلاحات استحداث مديرية الانظمة الجمركية لسنة 2008

ان اكثر الانظمة الاقتصادية الجمركية استخداما من طرف المتعاملين هي انظمة المستودعات حيث انها تمثل اعلى نسبة ,يليها نظام القبول المؤقت بمتوسط استخدام, كما يقبل المتعاملين على نظام العبور المؤقت , ليكون اخر نظام يتم اختياره من قبل المتعاملين هو نظام التصدير المؤقت [67].

الفرع الثاني: الانظمة الجمركية الاقتصادية كاداة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

ان الهدف الاساسي من وراء استحداث الانظمة الجمركية هو ترقية التجارة الخارجية, من خلال تنشيط المبادلات مع الخارج و تنمية قدرات المؤسسات الوطنية على التصدير خارج المحروقات. و قد صنفت هذه الانظمة وفقا لانشغالات و نشاطات المتعاملين الى ثلاث انظمة :

-الانظمة الاقتصادية الجمركية الصناعية

الانظمة الجمركية الاقتصادية التجارية

-انظمة العبور: يجدر الاشارة ان الجزائر تستخدم من انظمة العبور سوى نظام العبور الداخلي و هو الذي يتم على اساسه نقل البضائع تحت الرقابة الجمركية من مكتب جمركي داخلي الى مكتب جمركي داخلي, اي تتم عملية النقل داخل الاقليم الجمركي مثال على ذلك: نقل بضاعة من مستودع جمركي لاخر.

[67] بوخاري هشام, الوناس رشيد , النظام الجمركي ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي, مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و التسيير, قسم علوم اقتصادية , جامعة محند اكلي اوالحاج البويرة 2014-2015 ص 129

1-نظام القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع الايجابي

هذا النظام يسمح باستيراد البضائع ليتم تحويلها او تكملة صنعها, قصد اعادة تصديرها خارج الاقليم الجمركي الوطني.[68]

2-نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي

هذا النظام نوع من انواع انظمة التصدير المؤقت و يعرف حسب المادة 193 من قانون الجمارك على انه النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لاعادة استرادها, لهدف معين في اجل دون تطبيق تدابير الحضر ذو الطابع الاقتصادي و هذا بعد تعرضها للتحويل او التصليح او التصنيع في اطار تحسين الصنع .[69]

3-نظام المستودع الصناعي

ان نظام المستودع الصناعي يعتبر محلا خاضعا لمراقبة ادارة الجمارك بحيث يرخص لمؤسسات ما بتهيئة البضائع المعدة للانتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق و الرسوم التي تخضع لها هذه البضائع.

يشتمل على وظيفتين اساسيتين هما: التحويل و التخزين و يتمثل دوره في التجارة الخارجية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق تقديم تقنية جيائية موفقة للحقوق و الرسوم الجمركية, و التي من شانها ان تشجع المؤسسات الصناعية على التصنيع بجودة و بالتالي المنافسة في الاسواق الدولية .

خاتمة الفصل الاول

في ظل القضاء على التعارض بين تحقيق اهداف الادراة الجمركية, وتقليل العوائق امام التجارة الخارجية والانفتاح التجاري, سعت هذه الاخيرة الى القيام باصلاحات جمركية جعلتها تتمكن الى حد

[68] عبد الباسط وفاء, مرجع سبق ذكره, ص: 120
[69] بوخاري هشام , الوناس رشيد, مرجع سبق ذكره, ص: 131

كبير من مواجهة معظم التغيرات على المستوى الدولي, حيث قامت بتكييف قانون الجمارك بمختلف جوانبه, تسهيلات جمركية, انظمة اقتصادية, تسوية المنازعات, قصد تبسيط الاجراءات الجمركية وتوفير قدر ممكن من الشفافية في انجاز المعاملات التجارية.

وكذلك التماشي مع السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر, والمبنية على اسس الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية, بحيث اطلقت اصلاحات واسعة لفتح اقتصادها امام التجارة والاستثمار الاجنبي, بهدف زيادة فرص النمو, وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

الفصل الثاني

ادبيات التطبيقية

مقدمة

ان البحث عن الدراسات السابقة تساعد الباحث, وتزوده بالمقاييس والمفاهيم التي يستفيد منها في دراسته.

فبالنسبة لموضوعنا النظام الجمركي واثره على الانفتاح التجاري ,لم نجد دراسة بنفس المضمون او نفس العنوان, لهذا اتجهنا الى الدراسات التي سبقت في المجال والتي تدرس تاثير النظام الجمركي على الانفتاح التجاري, وتاثير الانفتاح التجاري على مختلف المتغيرات, ومنه سنسرد في هذا الفصل الدراسات التي اخترنا منها, والتي تم الاستفادة منها في دراستنا هذه .

زايد مراد " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق" حالة الجزائر 2005-2006

لقد حاول الباحث في دراسته ابراز دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق بتعدد البرامج التي تهدف الى تسهيل و تبسيط الاجرءات الجمركية التي عملت بها التنظيمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة, والمنظمة العالمية للجمارك او التجمعات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الاوروبي, على وضعها في ارض الواقع و العمل على تنفيذها كسياسة جديدة و ما مدى تطبيقها في الاقتصاد الجزائري .

تعتبر هذه الدراسة مساهمة علمية في بناء الاطار النظري و التطبيقي للدورالجديد المنوط بقطاع الجمارك ,و دوره في ظل اقتصاد السوق.

تبعا لتعدد الجوانب المتعلقة باشكالية هذه الدراسة استخدم الباحث عدة مناهج حيث اتبع المنهج الوصفي, و المنهج التحليلي الاستقرائي اضافة الى المنهج التاريخي, تماشيا مع هذه المناهج اعتمد في دراسته على بعض الاساليب الاتية: اسلوب البحث الاكاديمي ,الاسلوب الميداني ,القوانين و التشريعات, وكذا اسلوب المقابلات الشخصية.

بعد الد راسة و التحليل للموضوع تمكن الباحث بالخروج لنا بعدد من النتائج من بينها:

اعتماد نظام اقتصاد السوق اساسا على تحرير التجارة الخارجية بالالغاء التدريجي للحواجز الجمركية بين الدول من اجل تحقيق التكامل و المنافسة العالمية, للاستفادة من الموارد و المؤهلات و القدرات الخاصة باقتصاد كل دولة من دول العالم.

تطبيق نظام اقتصاد السوق في الجزائر يتطلب تحقيق عدة شروط من اهمها تحرير التجارة الخارجية, تحرير الاسعار, صرامة الميزانية, تشجيع الاستثمار, و الخوصصة .

ان انضمام الجزائر الى عضوية المنظمة العالمية للتجارة سوف يمكنها من المشاركة في النظام العالمي الجديد, و يجعلها تحتل مكانتها في الاسهام بتطوير الاقتصاد المغاربي.

ان قبول الجزائر كعضو في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب سياسة تجارية تتوافق مع مبادئء هذه المنظمة و تنازلات تعريفية ترضي دول الاعضاء, الا انه من الصعب تحقيق هاتين الشرطين خاصة وان الدولة مازالت تحتاج الى ايرادات جمركية لتمويل ميزانية الدولة .

ان الجزائر تسعى لتحرير سياسات تجارتها الخارجية خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تتبناه, و بطبيعة الحال فان هذا التوجه يتلاءم مع توجهات اتفاق الشراكة و المنظمة العالمية للتجارة المتصلة بالسياسة التجارية .[1]

ناديا خالد نعمان ثابث " الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية و امكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية" 2005-2006

لقد حاولت الباحثة في دراستها تسليط الضوء على واقع الضرائب و الرسوم الغير مباشرة في سورية, و ضرورة تطويرها و تحديثها لتواكب التطورات و التحولات الاقليمية و الدولية ,و التي تواجهها سورية بالاضافة الى اقتراح الالية المناسبة لضمان نجاح عملية تطبيق ضريبة القيمة المضافة, بهدف تحديث نظامها الضريبي وخاصة في ظل الانخفاض التدريجي لحصيلة الرسوم الجمركية, لتفعيل و تحسين عملية تحرير التجارة الخارجية .

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي, و المنهج التحليلي الاحصائي .

ومن النتائج التي تم التوصل اليها ان تحرير التجارة الخارجية يتطلب تطبيق ضريبة القيمة المضافة ,وان تطبيق هذه الاخيرة كبديل عن الرسم الجمركي يساعد على رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية .[2]

[1] زايد مراد ," دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق " حالة الجزائر, اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ,فرع تسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة يوسف بن خدة , الجزائر سابقا 2005-2006

[2] ناديا خالد نعمان ," الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وامكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سوريا ", بحث مقدم لنيل درجة الماجيستير في الاقتصاد, جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, قسم الاقتصاد والتخطيط , سوريا 2005-2006

مقنعي فتيحة "اتجاهات تطوير و تحديث ادراة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة "

دراسة حالة الجزائر 2008-2009

لقد حاولت الباحثة في دراستها ايضاح انه كان لتحرير التجارة الخارجية و كسر احتكار الدولة لها ,احد اهم العوامل للانطلاق في عملية اندماج الاقتصاد و السوق الوطني مع المعطيات الجديدة للتجارة العالمية, و التي تتميز بوتيرة متسارعة و تعرف تغيرا جذريا في الاساليب و المناهج.

واذا كانت ادارة الجمارك تعتبر الهيكل الذي يمثل حجر الزاوية في عمليات التجارة الخارجية باعتبار مهمتها ذات الابعاد الثلاثة الجبائي, الاقتصادي, الحمائي , فان من بين اهم المهام التي تقوم بها ادارة الجمارك هي الاسراع باعداد برنامج تكيف و عصرنة للتاهب لهذا التوجه الجديد و اعتماد تسهيلات جمركية فعالة.

يجمع منهج الدراسة ما بين المنهج الوصفي, و المنهج التاريخي .

من بين النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة نجد مايلي :

تسير المنظمة العالمية للتجارة من قبل الدول المتقدمة لخدمة مصالحها بالدرجة الاولى على حساب مصالح بقية الدول الاخرى سواءا كانت منخرطة في هذه المنظمة او لا .

لن تكون لمنتجاتنا الا بتحسين نوعيتها و اثبات قدرتها على احتلال مكانة داخل الاسواق الدولية في ظل المنافسة الحرة .

ان اهم الهياكل التنظيمية للجهاز الاداري للجمارك تتم بادخال نظام معلوماتي, يضمن التنسيق بين الهيئات المتخصصة و المسؤولة في عملية التصدير و الاستيراد .

اصبح من الضروري وجود ادارة من خلالها يتم تطبيق سياسة جمركية فعالة تتماشى مع التطورا ت الاقتصادية, لان القطاع الجمركي عرف منذ الاستقلال الى غاية اليوم تحولا ت عديدة اثرت في الاقتصاد الوطني .

عرفت الانظمة الجمركية الاقتصادية تطورا ملحوظا و اصبح المتعامل الاقتصادي, يعمل على تطوير نشاطاته الاقتصادية مستعينا بهذه الانظمة [3]

[3] مقنعي فتيحة اتجاهات تطوير وتحديث ادارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير فرع علوم تسيير تخصص تجارة دولية كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 2008-2009

عبدوس عبد العزيز" سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول" دراسة حالة الجزائر 2010-2011

لقد حاول الباحث في دراسته التركيز على اهمية الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في زيادة الكفاءة التنافسية للدول و وماتمارسه اثار هذه السياسة على مؤشرات التنافسية المستخدمة كمؤشر النمو الاقتصادي , مؤشر العمالة ,و مؤشر توزيع الدخل, بما يمكن الوصول بالدول الى احتلال مواقع جيدة في الاقتصاديات العالمية, اذ تحتل سياسة تحرير المبادلات التجارية مكانة هامة في اي اقتصاد قوي و تعكس تطورات القطاع الخارجي البنية الانتاجية للاقتصاد الوطني .

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاحصائي, في شكل عرض احصائيات مقدمة من طرف هيئات دولية معترف بها و لتحقيق المنهجية المستخدمة تم الاستناد الى الادوات, و مصادر البيانات المتشكلة من مراجع اساسية, والبحوث الملقاة في الملتقيات الدولية و الوطنية.

من خلال الدراسة التي قام بها الباحث تمكن من استخلاص بعض النتائج منها :

ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من مستلزمات الانتاج التي تدخل في انتاج الصادرات يرفع من سعرتلك الصادرات, و يفقدها القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية و يقلل معدل الربحية لهذه الصادرات, فيتحول المنتج الى السوق المحلية .

ان اغلب الاقتصاديات العالية الانفتاح عامة يكون سببه الانفتاح التجاري مما يعني ان الانفتاح التجاري الكامل, او الانغلاق التجاري الكامل اوضاع متطرفة .

ادت سياسة الانفتاح التجاري الغير مدروسة الى اغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات الصناعية, مما اضر ببعض الصناعات المحلية ضررا جسيما.

ان اقتصاد الجزائر ليس اقتصادا منغلقا امام حركة دخول التجارة الخارجية و انه ليس منفتحا كليا امام حركة خروجها, بحيث اظهرت الدراسة ان درجة الانفتاح للاقتصاد الجزائري تجاوزت 50% في المتوسط تقريبا مقارنة مع الدول النامية الاخرى, و هي درجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي, مما يدل ان الجزائر تسعى لتحقيق مبدا الحرية التجارية [4].

[4] عبدوس عبد العزيز سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية كلية العاوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جمعة ابو بكربلقايد تلمسان 2010-2011

عمراني حياة "اثردرجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر 2012-2013

لقد حاولت الباحثة في دراستها الاهتمام بدراسة اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي, حيث نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة عوامله و كيفية استدامته ,فالجزائراحدى الدول التي تحاول ايجاد مكانة لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية للخروج من مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق و الذي ادى الى تحرير التجارة الخارجية .

اعتمدت الباحثة في موضوعها على المنهج التحليلي الوصفي.

انطلاقا من التحليل الاقتصادي للموضوع استخلصت الباحثة النتائج التالية :

ضعف وقلة الصادرات خارج المحروقات و ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية عرقل عجلة النمو الاقتصادي, رغم جهود الدولة خلال برنامج الانعاش الاقتصادي .

الاعتماد على الخارج من حيث تحقيق احتياجيات المستهلك بحيث تشكل نسبة كبيرة من الواردات .

غياب مساهمة بقية القطاعات التي تعد طاقة كامنة توفر ميزة تنافسية كاملة لم يتم استغلالها بعد بالشكل المطلوب.

وجود اثر ايجابي ما بين الانفتاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي [5].

بوخاري هشام, الوناس رشيد "النظام الجمركي الجزائري و مستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي " 2014-2015

لقد حاو ل الباحث في دراسته اسقاط الاصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية ,من خلال دراسة الاثار المترتبة من القيام بهذه الاصلاحات على هذه الاخيرة, و معرفة مدى مساهمتها في تسهيل و تيسير التجارة الخارجية .

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي, كما قام باستخدام المنهج التحليلي .

من خلال معالجة الباحث للموضوع توصل الى استخلاص جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية :

اصلاح و عصرنة ادارة الجمارك تعتبر من بين اهم مؤسسات الدولة من اجل تحقيق الحرية التامة للمبادلات التجارية ,عن طريق الغاء الحواجز الجمركية و الغير جمركية .

[5] عمراني حياة اثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة علوم اقتصادية تخصص طرق الكمية في تسيير جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة 2012-2013

تعتبر الجباية الجمركية المورد الثاني بعد المحروقات من حيث المداخيل.

يجب على ادارة الجمارك ان تكثف من ندوات التعريف بالانظمة الجمركية الاقتصادية .

لابد من التخلي عن سياسات التشجيع المفرط للاستيراد المبني على تشجيع الاقتصاد الحقيقي, و التوجه الى النهوض بالقطاعات المنتجة في الوطن .

اعادة النظر باحكام قانون الجمارك لمواكبة التطورات الحاصلة يهدف الى تبسيط الاجراءات الجمركية, و توفير الشفافية في انجاز المعاملات الجمركية .

تحرير التجارة الخارجية من الاحتكار الذي عمر مدة طويلة و الذي نتج عنه طغيان احتكار الدولة للتجارة الخارجية ,باستخدام جميع الوسائل المتاحة [6].

ا دليلة طالب " قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر" خلال الفترة 1980-2012: 2015

تهدف هذه الدراسة الى محاولة قياس تاثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012, ومن اجل ذلك تم استخدام ثلاث مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ,مؤشر الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي, اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي, و من اجل ذلك تم صياغة النموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا و هي احدى الطرق التكامل المشترك .

اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي على المنهج الاستنباطي الاستقرائي, بالاضافة الى المنهج التاريخي .

ومن النتائج التي تم التوصل اليها ان مؤشرا ت الانفتاح التجاري كان لها اثر سلبي و معنوي للنمو الاقتصادي في الجزائر, وان سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي الى الرفع من

[6] بوخاري هشام الوناس رشيد النظام الجمركي الجزائري ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير قسم علوم اقتصادية جامعة محند اكلي اوالحاج البويرة

معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل, نظرا لضعف البنية التصديرية و كذا ضعف الجهاز الانتاجي .[7]

شروق علي الشهري , نشوى مصطفى محمد " اثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية" 1980-2011

تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة الزمنية 1980-2011, و ذلك بناء على الفرضية التي مفادها يؤثر الانفتاح التجاري طردا على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية.

وتم الاعتماد في تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري, و المديونية الخارجية على المنهج الوصفي, بالاضافة الى المنهج القياسي.

و قد توصلت الدراسة الى تطابق كل من الاطار التطبيقي, و النموذج القياسي للدراسة و بالتالي تكون الفرضية مقبولة [8].

مسعودي وهيبة " اثر الانفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر" – دراسة قياسية 2000-2014

جاءت هذه الدراسة لتوضيح اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات, فالجزائر كغيرها من الدول التي سايرت التطورات الاقتصادية غيرت مسار اقتصادها من الاقتصاد الموجه ,الى اقتصاد السوق حاولت تبني سياسة الانفتاح التجاري.

تم الاعتماد في معالجة هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي, كما تم ايضا الاعتماد على المنهج الاحصائي القياسي.

لقد خلصت هذه الدراسة الى ان اثر الانفتاح التجاري على النمو في الجزائر خارج المحروقات اثر سلبي, وهذا ما يدل على ان الجزائر بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها في اطار تنمية التجارة خارج المحروقات ,الا انها مازالت تعاني من احادية التصدير و مشكل التبعية للريع النفطي, و هذا ما يدفع بها الى وجوب البحث عن ميكانيزمات و سياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد امام التقلبات الاقتصادية و التخطيط لمرحلة مابعد النفط.

[7] دليلة طالب استاذة مساعدة قسم ا قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 جامعة ابي بكر بلقايد تبمسان صندوق بريد 226 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2015

[8] شروق علي الشهري نشوى مصطفى محمد اثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية جامعة الملك سعود اقتصاد عام

ان زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي الى الجزائر ساهم بشكل كبيرفي ترقية الصادرات النفطية ,عن طريق خلق الثروة و القيمة المضافة للمؤسسات الانتاجية و نقل الخبرة و التكنولوجية, و بالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي [9].

جدول رقم :1 مقارنة بين الدراسات المذكورة اعلاه

صاحب الدراسة	عنوان الدراسة	ملخص الدراسة	المنهج المستخدم	النتائج المتوصل اليها
زايد مراد	دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق 2005-2006	ابراز دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق	المنهج الوصفي المنهج التحليلي الاستقرائي المنهج التاريخي	-اعتماد نظام اقتصاد السوق اساسا على تحرير التجارة الخارجية بالالغاء التدريجي للحواجز الجمركية -تطبيق نظام اقتصاد السوق في الجزائر يتطلب تحرير التجارة الخارجية والاسعار وكذا تشجيع الاستثماروالخوصصة – قبول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب سياسة تجارية تتوافق مع مبادئ هذه المنظمة
ناديا خالد نعمان ثابث	الرسوم الجمركية في ظل تحرير	تسليط الضوء على واقع	المنهج الوصفي المنهج التحليلي	-تحرير التجارة الخارجية يتطلب

[9] مسعودي وهيبة اثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2014 مداخلة تحت محور التفتح على الاستثمار الخاص في الجزائر جامعة معسكر

	التجارة الخارجية وامكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل في سوريا 2006-2005	الضرائب والرسوم الغير مباشرة في سوريا واقتراح الالية المناسبة لضمان نجاح عملية تطبيق ضريبة القيمة المضافة	الاستقرائي	تطبيق ضريبة القيمة المضافة وان تطبيق هذه الاخيرة كبديل عن الرسم الجمركي يساعد على رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية
مقنعي فتيحة	اتجاهات تطوير وتحديث ادارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر 2009-2008	تحرير التجارة الخارجية وكسر احتكار الدولة لها احد اهم عوامل الانطلاق في عملية اندماج الاقتصاد والسوق الوطني	المنهج الوصفي المنهج التاريخي	-تسير المنظمة العالمية للتجارة من قبل الدول المتقدمة لخدمة مصالحها بالدرجة الاولى على حساب مصالح بقية الدول الاخرى -لن تكون لمنتوجاتنا الا بتحسين نوعيتها واثبات قدرتها على احتلال مكانة داخل الاسواق الدولية في ظل المنافسة الحرة -عرفت الانظمة تطورا ملحوظا واصبح المتعامل الاقتصادي يعمل على تطوير نشاطاته مستعينا بهذه الانظمة

				-اصبح من الضروري وجود ادارة من خلالها يتم تطبيق سياسة جمركية فعالة تتماشى مع التطورات الاقتصادية
عبدوس عبد العزيز	سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر 2010-2011	اهمية الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري وماتمارسه من اثار على المؤشرات التنافسية المستخدمة	المنهج الاحصائي	-ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من مستلزمات الانتاج التي تدخل في انتاج الصادرات -اغلب الاقتصاديات العالية الانفتاح عامة يكون سببه الانفتاح التجاري -ادت سياسة الانفتاح التجاري الغير مدروسة الى اغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات الصناعية مما اضر ببعض الصناعات المحلية ضررا جسيما –ان اقتصاد الجزائر ليس اقتصادا مغلقا امام حركة دخول

				التجارة الخارجية وانه ليس منفتحا كليا امام حركة خروجها
عمراني حياة	اثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2012-2013	دراسة اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي	المنهج التحليلي الوصفي	-ضعف وقلة الصادرات خارج المحروقات وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية ادى الى عرقلة عجلة النمو الاقتصادي رغم جهود الدولة خلال برنامج الانعاش الاقتصادي -الاعتماد على الخارج من حيث تحقيق احتياجيات المستهلك بحيث تشكل كبيرة من الواردات -غياب مساهمة بقية القطاعات -وجود اثر ايجابي مابين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي
بوخاري هشام الوناس رشيد	النظام الجمركي ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي	اسقاط الاصلاحات الجمركية على التجارة الخارحية	المنهج الوصفي المنهج التحليلي	-اصلاح وعصرنة ادارة الجمارك تعتبر من بين اهم مؤسسات الدولة من اجل تحقيق

	2015-2014	ودراسة الاثار المترتبة من القيام بهذه الاصلاحات على هذه الاخيرة وما مدى مساهمتها في تسهيل وتيسير التجارة الخارجية		الحرية التامة للمبادلات التجارية -لابد من التخلي عن سياسات التشجيع المفرط للاستيراد المبني على تشجيع الاقتصاد الوطني والتوجه الى النهوض بالقطاعات المنتجة في الوطن -اعادة النظر باحكام قانون الجمارك
ا دليلة طالب	قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012	قياس تاثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2012-1980	المنهج الوصفي الاستنباطي الاستقرائي المنهج التاريخي	-مؤشرات الانفتاح التجاري كا ن لها اثر سلبي ومعنوي للنمو الاقتصادي في الجزائر -سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل نظرا لضعف الجهاز الانتاجي
شروق على الشهري نشوى مصطفى	اثر الانفتاح التجاري على المديونية	تحليل اثر الانفتاح التجاري على المديونية	المنهج الوصفي المنهج القياسي	تطابق كل من الاطار التطبيقي والنموذج القياسي وبالتالي

محمد	الخارجية في مصر خلال الفترة 1980-2011	الخارجية في مصر خلال الفترة الزمنية 1980-2011 وذلك بناءا على الفرضية التي مفادها يؤثر الانفتاح التجاري طردا على المديونية الخارجية في مصر		تكون الفرضية مقبولة
مسعودي وهيبة	اثر الانفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2014	توضيح اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات	المنهج الوصفي التحليلي المنهج الاحصائي القياسي	-اثر الانفتاح التجاري على النمو في الجزائر خارج المحروقات اثر سلبي -ان زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي الى الجزائر ساهم بشكل كبير في ترقيةالصادرات النفطية عن طريق خلق الثروة والفيمة المضافة وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي

خاتمة الفصل الثاني

جاءت هذه الدراسة التي اخترناها لموضوعنا , والتي تناولت الجمارك في ظل اقتصاد السوق, وكذلك اتجاهات تطوير و تحديث ادارة الجمارك ,وكذا تاثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

اما الاستفادة من هذه الدراسات كانت بحدود المناهج المستخدمة ومقارنة النتائج المتحصل عليها, وقد وقع الاختيار على دراسة واحدة عن النظام الجمركي ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي, والتي ساعدتنا على وضع مفاهيم للانظمة الجمركية ,وكذلك عصرنة ادارة الجمارك.

بعد عرض الدراسات التي تم اختيارها نجدها تدرس الجمارك ومختلف الرسوم الجمركية, وكذلك تاثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي, هذا يعني ان هنالك اهتمام كبير بدراسة هذا الموضوع.

اما بخصوص تاثير النظام الجمركي على الانفتاح التجاري, وهو مضمون دراستنا فلم نجد دراسة في هذا النطاق .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية

مقدمة

ينظر البعض الى ادارة الجمارك باعتبارها خط الدفاع الاول في اي دولة لمواجهة كافة اشكال الادخال الغير مشروع او التهريب من والى الدولة . حيث تقوم السلطات الجمركية بحظر دخول السلع الضارة بالمجتمع والاخلاق والمخالفة للقوانين كالمخدرات والمواد المنافية للاداب, وكذلك تلك السلع التي يتطلب ادخالها موافقات مسبقة والخضوع لاجراءات وتدابير خاصة, وبذلك تصبح الوظيفة الاولى للجمارك هي القيام بالدور الرقابي لحدود الوطن.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تهتم بتجارتها خصوصا في الاونة الاخيرة لهذا وجدت من الضروري النظر في بعض الاصلاحات التي تقوم بها داخل الوطن لكي تتاقلم مع الاوضاع السياسية الاقتصادية الخارجية, ومن بين هذه الاصلاحات: قطاع الجمارك الذي يعتبر من احد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا كونه يعد احد اهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني, اذ تهدف الى تحقيق المهام المنسوبة اليها باستعمال الوسائل الاساسية لادارتها, ولذلك اصبح من الضروري وجود ادارة من خلالها يتم تطبيق سياسة جمركية فعالة تتماشى مع التطورات الاقتصادية لان القطاع الجمركي عرف منذ الاستقلال الى غاية اليوم تحولات عديدة اثرت في الاقتصاد الوطني.

ونظرا للتوجهات الجديدة للتجارة الخارجية الجزائرية كان لازما على ادارة الجمارك ان تسعى الى استحداث هيكلها التنظيمي لمسايرة التوجيهات ,وتنظيم العلاقات مع مختلف مكونات المحيط الاقتصادي والاداري على المستوى الوطني والخارجي.

وتاتي التزامات الجزائر في اطار افاق الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة, وتصديق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والذي دخل حيز التنفيذ منذ اول سبتمبر 2005 بصورة قطعية بتغيرات في كيفيات تدخل الادارة الجمركية. من جهة اخرى, يستوجب التوجه المزدوج الاقتصادي والجبائي لهذه المؤسسة تكييف الانظمة ومناهج العمل مع ضرورة المنافسة الدولية والاحتياجات المتعلقة بتنافسية لهدف الوصول لادراج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي, وادماجه ضمن التقسيم العالمي للعمل قصد التمكن من الانسجام في المعايير العالمية للاقتصاد.

بالفعل امام التحولات الطارئة في المجال الاقتصادي على المستوى الدولي, وخاصة التي تقع على المستوى الوطني, تنوي ادارة الجمارك وعيا منها بالتحديات والرهانات التي تنتظرها, باطلاق برنامج طموح للعصرنة 2016-2019 قصد ضمان نجاحها في الاجل بفضل النظم الحديثة للتسيير والقيادة .

المبحث الاول: تنظيم الادارة العامة للجمارك

لقد عرفت الادارة العامة للجمارك تنظيم جديد وذلك في سنة 1993 وهذا حسب المرسوم التنفيذي رقم 93-329 الموافق لي 27-12-1993, الذي يتضمن الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وحسب هذا المرسوم سنقوم بدراسة تنظيم المديرية العامة للجمارك ,والتعرف على مختلف المديريات الفرعية والمصالح .

المطلب الاول : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

ان المديرية العامة للجمارك تعتبر تابعة للوزارة ومسيرة من طرف مدير عام, يعين بواجب مرسوم تنفيذي باقتراح من وزير المالية بحيث يقوم بتسيير, وتوجيه المديرية والتنسيق بين مختلف مصالحها ويقوم كذلك بتوقيع وتمثيل الاتفاقيات الدولية في الميدان الجمركي, ويساعد في اداء مهام مدراء لدراسات مكلفون حسب اختصاصهم بالاشراف على المديريات لدراسات وهي :

- مديرية الدراسات المكلفة بمتابعة البرامج وتنفيذها

- مديرية الدراسات المكلفة بالتنظيم والمناهج

- مديرية الدراسات المكلفة بالاتصال و العلاقات العامة

- مديرية الدراسات المكلفة بالقضايا الخاصة

وتضم المديرية العامة للجمارك مصالح مركزية ومصالح خارجية

المصالح المركزية

هي عبارة عن مديريات فرعية تقع تحت رقابة وسلطة مدير الادارة العامة للجمارك, والتي تتكفل باعداد التشريع والقوانين الجمركية على دخول وخروج البضائع, من والى الاقليم الجمركي.

المصالح الخارجية

تعتبر كهيئة خارجية من المديرية العامة للجمارك من ناحية المركز, لكنها تابعة لها تحت الاشراف المباشر للمدير العام وتشمل هذه المصالح من المديريات الفرعية الخارجية , المراكز, ومدارس الجمارك.

الشكل رقم:03:الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

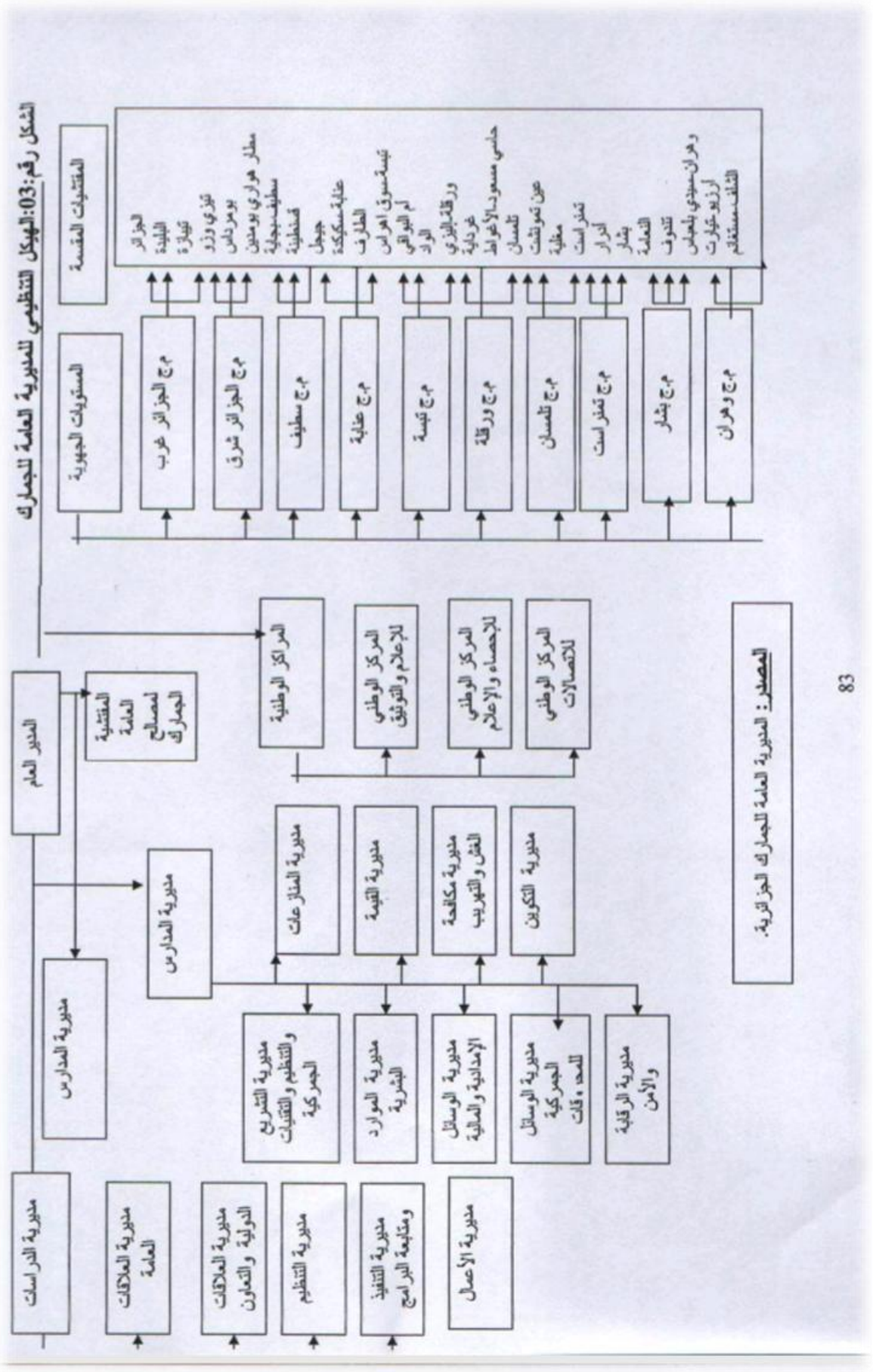

83

المطلب الثاني: علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي

من خلال مختلف المهام المستندة لادارة الجمارك ,يتجلى لنا الدور الفعال الذي تقوم به هذه الاخيرة في حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة , وترقية التجارة الخارجية بصفة خاصة , مع ان تحقيق معظم هذه المهام لاتكون الا بتنسيق المجهودات مع القطاعات الاخرى للدولة ,فتنظيم العلاقات مع مختلف مكونات المحيط الاقتصادي والاداري على المستوى الوطني والخارجي, ويمكننا اظهار علاقة الجمارك في الشكل الاتي:

الشكل رقم 2 علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي

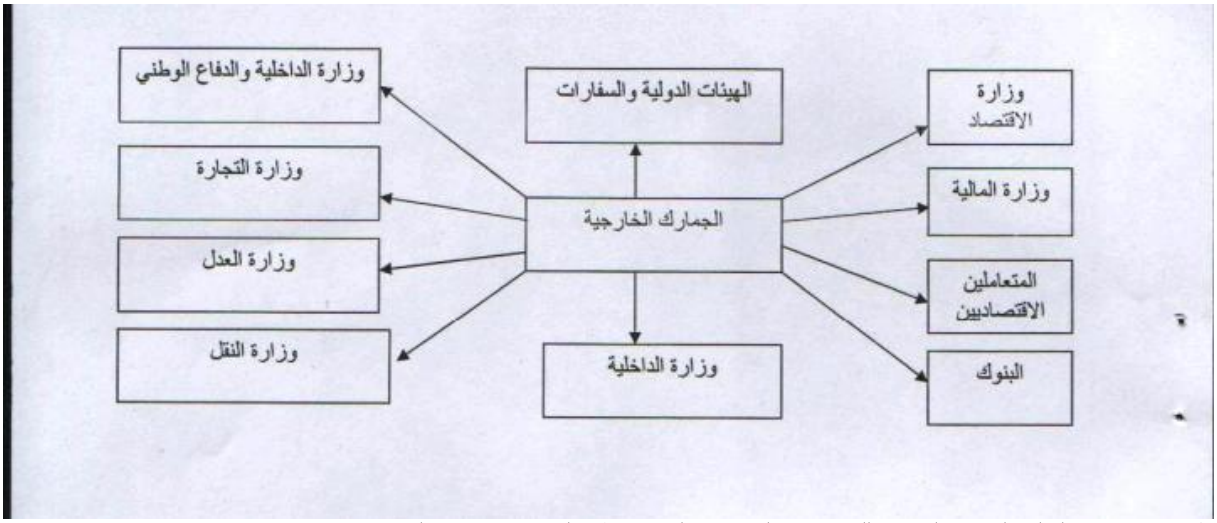

المصدر وزارة المالية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية عدد 13 الصادرة في 25 سبتمبر 1995

جدول رقم2: يبين نوعية العلاقات الخارجية مع الجمارك

الهيئات	نوعية العلاقات مع الجمارك
وزارة المالية	- ايصال النصوص القانونية المتعلقة بمختلف المصالح والتوجيهات والقواعد القانونية - ارسال التقديرات والمراسلات وتبادل المعلومات الادارية
وزارة الشؤون الخارجية	- ابلاغ ونشر المعلومات الجمركية المطبقة في صالح الجزائريين القاطنين بالخارج بواسطة مكاتب اتحادية الجزائريين بالخارج
وزارة الاقتصاد	- تبادل الوثائق الخاصة باحصائيات التجارة الخارجية

وزارة العدل	تبادل المنازعات وتسويتها
وزارة الداخلية والدفاع الوطني	التعاون عند الحدود وتبادل المعلومات
المتعاملين الاقتصاديين	توجيهات تقديم رخص ايداع وتسوية ملفات الجمركة
وزارة النقل	تقديم المعلومات المختلفة الخاصة بالنظام الجمركي المستعمل
الهيئات الدولية والسفارات	تبادل المعلومات ذات الطابع الاحصائي طلب اخضاع الملفات لرخص الاستيراد والتصدير
وزارة التجارة	تقديم معلومات احصائية فيما يخص عمليتي التصدير والاستيراد

المصدر وزارة المالية مرجع سابق

يمكن القول ان الجمارك تعمل على تحقيق برنامج التنمية الاقتصادية ,والتعليمات الصادرة من طرف القطاعات الدولية الاخرى .

المطلب الثالث : علاقة الجمارك بالتجارة الخارجية

بعد التحولات التي يعرفها الاقتصاد الدولي والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري, والعلاقة القوية بين ادارة الجمارك والتجارة الدولية, سعت الدولة على تطوير تقنيات المراقبة والتفتيش في الحدود الاقليمية, وذلك قصد انعاش الاقتصاد الوطني وهذا يظهر من خلال الاجراءات الجمركية المطبقة على التجارة الخارجية.

ويمكن تلخيص العلاقة بين الجمارك والتجارة الخارجية على النحو التالي :

- تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني

- تشجيع الاستثمار من خلال تخفيز رؤوس الاموال الاجنبية على انشاء مشاريع قصد تنمية الاقتصاد الوطني, في كافة الميادين وذلك عن طريق منح المستثمرين تسهيلات وفق قانون الجمارك.

- حماية الانتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية وذلك عن طريق اعفاء او تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية, كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة, والمتماثلة للانتاج المحلي حتى تتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع نتيجة فارق تكلفة.

- تسهيل حركة التبادل التجاري بين الجزائر والدول الاخرى

ويتحقق ذلك ب :

- تسهيل التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية, والجماعية التي ترتبط بها الجزائر.

- ايجاد وسائل لتسهيل الاجراءات والتشريعات والعمليات الادارية والمتطلبات اللازمة, قصد تخفيض التكاليف واختصار الوقت لكافة الانشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع ادارة الجمارك.

- رفع ايرادات خزينة الدولة

ويتحقق ذلك في تحقيق مورد مالي لخزينة الدولة وذلك عن طريق استيفاء الرسوم الجمركية المقررة في التعريفة الجمركية, والرسوم والضرائب الاخرى كضريبة المبيعات.

- مكافحة التهريب

ان مكافحة التهريب تعتبر الدور الاساسي والمستقبلي لادارة الجمارك بحيث تقوم ادارة الجمارك بهذا الدور كالاتي :

- من خلال مديرية مكافحة التهريب والتي تسير وتنظم عمل الدوريات الجمركية ,والتي تقوم بالكشف وضبط كل محاولات التهريب في كافة انحاء الحدود الجمركية .

- توقيع اتفاقية جمركية ثنائية مع بعض الدول, وتتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم بدورها في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب.

- المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطيرة

ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- العمل على خلق وتعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين والمواطنين حول كيفية التعامل مع المواد الخطرة على الصحة والبيئة.

- رفع كفاءة انظمة المعلومات من خلال التنسيق مع الجمارك في دول المنطقة, والجمارك العالمية كون الاخطار البيئية متعددة المصادر و الانواع .

- مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود

تلعب ادارة الجمارك بحكم مواقعها على الحدود البرية, والبحرية ,والجوية ,دورا بالغ الاهمية في مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود, ويتجسد هذا الدور في عدة امور من بينها

تطبيق اجراءات المنع والتقييد على البضائع ,ومراقبة حركة العبور, بالتعاون مع الدوائر الحكومية الاخرى, وذلك قصد الحفاظ على الامن الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

المبحث الثاني: عناصر وادوات الاستراتيجية الشاملة في برنامج عصرنة ادارة الجمارك

ان تحرير التجارة الخارجية و التزامات الجزائر الدولية, اجبرت الجمارك على مواصلة و تدعيم عصرنتها.

وعلى اساس تقييم عام للنظام الجمركي الحالي , تنوي ادارة الجمارك العمل على برنامج يبرز الاطر العريضة لاستراتيجيتها على الفترة 2016-2019[1]

ويهدف برنامج العصرنة الى اضفاء ديناميكية جديدة في العمل الميداني, لفرق الجمارك بما يسمح بالتكيف مع المستجدات والتطورات الحاصلة على المستوى الاقليمي, ويضمن فعالية اكثر لمهامها سيما ماتعلق منه بحراسة الحدود, ومكافحة التهريب .

المطلب الاول: المعالم الاساسية لاستراتيجية العصرنة

ان عملية عصرنة الجمارك تتطلب تغييرات معمقة ,سواء على شروط العمل فيها او على الطريقة التي تحقق بها مهمتها. ولابد على التغييرات ان تشمل العناصر التالية :

وضع نظام متوافق مع سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية

ان ادارة الجمارك تعتبر الاداة المفضلة لوضع السياسة التجارية, والجمركية قيد التنفيذ فوضع تنظيم متقن التصميم وبسيط موضوع في اطار قانوني شفاف ضروري للتكفل بالمهام الموكلة لهذه الادارة. على عكس ذلك فالتنظيم السيئ التصميم والمعقد الخالي من كل انسجام ,غالبا ما يكون مصدر قرارات تعسفية وبالتالي صعب التطبيق.

تحسين نظام التكوين وتوطيد اخلاقيات المهنة الجمركية

تتلخص العوامل الرئيسية التي تؤدي الى الرشوة لاسيما في :السلطة التقديرية التعسفية التي يتمتع بها اعوان الجمارك, ونقص الاشراف والتوجيه .

ويعد تعقد الانظمة الجبائية والتجارية والاجراءات الادارية ,وضعف الرقابة من العوامل المشجعة على الرشوة عند المتعاملين الاقتصاديين.

[1] المركز الوطني للاعلام والتوثيق **المديرية العامة للجمارك** سبتمبر 2016

تقوية قدرات ونشاط وتدخل الادارة الجمركية

تحتاج الممارسة الفعالة للمهام المنوطة بالادراة الجمركية الى تقوية النشاط ,والتدخل عبر وسائل قانونية تنظيمية مادية ومالية .

ادخال الوسائل الحديثة للتسيير والرقابة

ان التسيير والرقابة اللذان تقوم بهما ادارة الجمارك يحتاج لاستعمال التكنولوجيا الحديثة للاعلام, والاتصال , والكاشفات, ووالوسائل الجوية والسعي عبر الاهداف باللجوء لمؤشرات الاداء.

المطلب الثاني: وسائل استراتيجية العصرنة

1-المناهج الحديثة للتسيير :

المناجمنت التعاوني (التشاركي) :

ان ادارة الجمارك في افاق سنة 2019 تسعى الى اضفاء ديناميكية جديدة في العمل الميداني, وتحقيق فعالية الاداء في نشاطاتها بالاعتماد على مسعى" المناجمنت التشاركي" مع التكفل بمواردها البشرية.

يعتمد هذا المسعى على اعطاء اهمية قصوى للمهمة الموكلة لكل هيكل (جهاز القرار) قصد تحقيقها في اطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما من جهة, واعطاء اهتمام للمورد البشري المشارك في تجسيدها من جهة اخرى .

ولذلك فمن الالزامي:

- اتخاذ قرارات جماعية باشراك مجمل مصالح ادارة الجمارك والمالح الوزارية المتدخلة في التجارة الدولية, والقطاع الخاص.

- مضاعفة اجتماعات العمل على جميع المستويات قصد ضمان افضل تشاور ممكن.

- الاستماع لشكاوي الموظفين وايجاد حلول ملموسة لمشاكلهم على اساس الاحكام التشريعية ,والتنظيمية السارية المفعول .

- التحسين الدائم لظروف المعيشة والعمل للموظفين الخدمات الاجتماعية.

- تنظيم دورات تجديد المعلومات وتحسين المستوى لفائدة موظفي الجمارك.

- مكافئة الموظفين الذين ادوا مهامهم بشكل جيد علاوة المردودية التشجيع عبر اجراءات ضمان تطوير المسار المهني.

2-ضبط الوسائل المادية والمالية :

ان تجنيد الوسائل المادية, والمالية المناسبة يشكل اولوية اساسية للتمكن من من قيادة برنامج عصرنة الادارة الجمركية .

-حجم عمل المصلحة ونتائج نشاطها

- تعداد المصلحة

- العقلانية في استخدام الوسائل الموضوعة تحت تصرف المصلحة

بالاضافة الى ذلك ,لابد من تقييم الاحتياجات المالية والمالية على اساس تسيير تقديري, يسمح بمتابعة فعالة ودائمة لاستعمالها .

ولابد ان يرتبط تخصيص الموارد بتحقيق نتائج مرضية بالمقارنة مع الاهداف المحددة سابقا,وبذلك تصمم مؤشرات الاداء على اساس الطريقة التي استعملت بها الوسائل.

ستسمح الانشطة الاستراتيجية والمسجلة ضمن المعالم الاستراتيجية السابق التطرق اليها بتحضير برامج عمل سنوية لكل هيكل, وفي كل ميدان تدخل على مدار فترة العصرنة 2016-2019

المبحث الثالث: التقييم العام وبرنامج العمل 2016-2019

على اساس عملية تقييم شاملة , عملت ادارة الجمارك الى تحديد افاق النشاط للفترة الممتدة الى غاية سنة 2019, وتتمحور هذه الافاق حول مايلي:[2]

1- القانون الجمركي, والتنظيم .

2- التقنية الجمركية, والرقابة .

3- نظام المعلومات.

4- الموارد.

[2] المركز الوطني للاعلام والتوثيق مرجع سابق

بالنسبة للمحاور الاربعة السابقة, وانشغالا بالوضوح, والملائمة يتسم المسعى المنهجي المستخدم في القيام اولا بتشخيصات متبادلة ,والقيام بعد ذلك بتقرير الاعمال المعتزمة المتعلقة بها
لابد ان يترجم وضع مسار التغيير قيد التنفيذ عبر الاعمال التالية:
- اتمام وترسيم استراتيجية الاصلاح ,والعصرنة للجمارك للفترة الممتدة ما بين 2016-2019 والحصول على الدعم الاستراتيجي للسلطات.
- وضع لجنة قيادية محددة وعملية.
- وضع مسعى للتحسين المتواصل للمسارات.

المطلب الاول : القانون الجمركي والتنظيم

اولا: القانون الجمركي :

1-التشخيص:

على المستوى القانوني نجد ان هناك عدة اوجه مرتبطة بالنشاط الجمركي ليست مؤطرة او مؤطرة بشكل سيئ يسمح لنا تشخيص الجهاز الحالي, والمسائل المتعلقة به باستخلاص المعاينات التالية :

- يعتبر قانون الجمارك المعمول به غير مكيف تماما مع الوضعية الجديدة للسوق الناتجة عن عدة تحولات يعرفها الاقتصاد الدولي, والسوق الوطنية.

- ضعف الجهاز الجمركي القامع للتزييف, وتبييض الاموال, وبصفة عامة الجريمة المنظمة.

- وجود نقائص في تسيير القضايا المنازعاتية.

- جهل المستعملين لمختلف القواعد والاجراءات المسيرة لشؤونهم المرتبطة بالتجارة الخارجية.

2-الاعمال المعتزمة:

قصد معالجة النقائص الملاحظة اعلاه تم تسجيل العمليات التالية :

- تكييف قانون الجمارك لاسيما في ميدان المنازعات, والتسهيلات الجمركية, للمنتجين, والمستثمرين, والتحصيل الجبائي, ومكافحة التزييف وكذا الضبط البحري .

- اعداد ونشر مراجع الاجراءات الجمركية.

- مراجعة وتقوية اجراءات تحصيل المنازعات قصد تصفية حسابات القابضين, ووضع اسلوب اكثر بساطة وفعالية.

ثانيا: تنظيم المصالح

1-التشخيص :

لم يتغير التنظيم الحالي لادارة الجمارك منذ سنوات التسعينات 1993-1995-1998 ويتضمن هذا التنظيم عدة فراغات مرتبطة اساسا بتشابك الاختصاصات, وتركيز الصلاحيات, وكذلك لعدم التكفل ببعض ميادين النشاط الجديدة.

فالهياكل الحالية لم تعد متكيفة مع المهام الجديدة والتي تتكفل الجمارك الحديثة بتطبيقها (مرافقة الاستثمار, مكافحة تبييض الاموال, والتزييف والمواد الخطرة والمخذرات)

يسجل كذلك انعزال الجمارك عن بقية المؤسسات الاقتصادية الاخرى, ومحيطها (المستعملون, القطاع الخاص, البنوك, الضرائب, ارباب العمل ,مصالح الامن,و التجارة)

2-الاعمال المعتزمة:

سجلت ادارة الجمارك في الافق اعمالا تتمثل في اعادة تهيئة مخططها الهيكلي, والتنظيمي, وتهدف اعادة التهيئة الى تكييف ادارة الجمارك للاصلاحات المؤسساتية ,والاقتصادية, وتقوية مهمتها الاقتصادية

يهدف برنامج اعادة تنظيم ادارة الجمارك ايضا الى تقوية عملية الرقابة الداخلية, وتطوير التقنيات الحديثة للاعلام والاتصال.

كذلك يستدعي الامر وضع هيكل تنظيمي جديد للمديرية العامة ويتبنى المبدا العام الفصل بين المسؤوليات الوظيفية, والمسؤوليات العملية الغير متمركزة.

اما فيما يخص تنظيم المصالح الخارجية, يرمي هذا المشروع الى تعديل التنظيم الاقليمي وفق خصوصيات المنطقة, واهمية النشاط الجمركي فيها بالاضافة الى فصل وظائف الادارة, والتنسيق الموكلة للمدير الجهوي عن الوظائف العملية التي يختص بها المسؤولون المحليين .

المطلب الثاني : التقنية الجمركية والرقابة

اولا: التمكن من عناصرالضريبة ورقابة الامتيازات الجبائية[3]

1-التشخيص:

1-1حول عنصر فرض الضريبة:

- القيمة لدى الجمارك:

تم التخلي عن نظام القيم الادارية من طرف السلطات العمومية منذ يوليو 2001, كان هذا النظام بمثابة وسيلة وقتية لحماية الانتاج الوطني من المنافسة ,التي غالبا ماتكون غير شريفة, وكذلك من تيارات الغش فيما يخص القيمة لدى الجمارك.

تم تعويض هذا النظام بالرسم الاضافي المؤقت الاكثر تلائما مع اهداف الاصلاح التعريفي لسنة 2001 تم حذف هذا الرسم نهائيا, وفقا لما كان مقررا في اول يناير 2005

تعتبر القيمة التبادلية اساس عملية تقييم السلع, وتمثل قاعدة التصريح لدى الجمارك.

- الصنف التعريفي :

نلاحظ في هذا الميدان النقائص الاتية :

- ضعف التمكن من عنصر فرض الضريبة هذا, لاسيما من طرف المصالح المركزية الغير متمركزة.

- التعريفة الجمركية في نظام المعلومات والتسيير الالي للجمارك غير مدمجة كليا.

منشا البضائع :

يكتسي مفهوم المنشا اهمية بالغة في ممارسة السياسة الجمركية, والتجارية لاي بلد. ويمكن لقواعد المنشا ان تستخدم كاداة تحقيق اندماج جهوي.

زيادة على اعداد احصائيات التجارة الخارجية وفقا لمعايير جغرافية, يستجيب مفهوم المنشا لدى الجمارك لانشغال مزدوج: من جهة يشكل عنصرا اساسيا للرسم الجمركي بقدر مايمكن للتعريفة الجمركية ان تحدد نسب مختلفة من الحقوق, والرسوم الجمركية لنفس السلعة تبعا لمنشئها, ومن جهة اخرى يشكل المنشا اهتماما اساسيا عند وضع السياسة التجارية للبلاد .

[3] Reforme et modernidation de la douane, direction general de douane, 2016

2-الاعمال المعتزمة :

يتم التكفل بالشطر المتعلق بالقيمة لدى الجمارك عبر:

-انشاء تصريح حول عناصر القيمة لدى الجمارك بموجب قانون المالية التكميلي 2008, سيتم تنفيذ هذا الاجراء عن طريق قرار صادر عن وزير المالية.

-احداث مكاتب محلية مكلفة بالقيمة لدى الجمارك.

-تحليل الاحصائيات المتعلقة بالغش بخصوص القيمة لدى الجمارك واستغلالها في نظام انتقاء الرقابات وتسيير المخاطر, يسمح ببلوغ افضل مردود جبائي.

-التحسين الدائم, على مستوى نظام المعلومات والتسييير الالي للجمارك, وللتعريفة الجمركية تناسبا مع التغيرات الداخلية في اطار قوانين المالية, ومختلف النصوص التشريعية, والتنظيمية المؤسسة لاجراءات ادارية خاصة.

2-1 حول الامتيازات الجبائية :

من بين النقائص الهامة لنا ان نذكر:

- غياب تفكير حول تقييم, ومتابعة مجمل الامتيازات الجبائية (القطاع النفطي, القطاع المنجمي)

- غياب مجمع خصوصي يضم كل الجهاز التشريعي, والتنظيمي المتعلق بالامتيازات الجبائية, ويسمح بتسهيل ادارتها.

الاعمال المعتزمة فيما يخص رقابة الامتيازات الجبائية :

قصد التمكن الافضل من رقابة الاعفاءات, والانظمة الموقفة ينبغي:

- تشجيع التفكير حول تقييم, ومتابعة مجمل الامتيازات الجبائية على مستوى الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.

- عدم اعتبار التفضيلات التعريفية المقدمة في اطار الاتفاقيات كاعفاءات, و تعريف الاصناف المفصلة للاعفاءات الجمركية.

ثانيا : وضع نظام فعال لمكافحة الغش

1-التشخيص :

تسجل عدة نقائص في ميدان مكافحة الغش والتي لها علاقة بمايلي :

- نقص التشاور مع السلطات الاخرى والمؤسسات المكلفة بمكافحة الغش, وكذا الشركاء الاخرين (الضرائب, التجارة, البنوك, والسجل التجاري).

- نقص تاهيل المستخدمين المكلفين بالتحريات الاحقة لمكافحة الغش.

- غياب نظام معلومات ونظام حقيقي لاستهداف, وتحليل, وتسيير المخاطر.

- غياب الرقابات اللاحقة.

2-الاعمال المعتزمة:

تستدعي مكافحة الغش التجاري, والجمركي تجسيد الاعمال التالية :

- تكوين مستخدمي التحقيقات فيما يخص الرقابة اللاحقة .

- انشاء خلية حقيقية لتحليل المخاطر, والتدخل للرقابات الفورية واللاحقة.

- تطهير سلك الوكلاء لدى الجمارك .

ثالثا : مكافحة التهريب

1-التشخيص :

رغم تحفز اعوان الجمارك في الجنوب الكبير في مكافحة التهريب, والتجارة الغير شرعية بالمخدرات ,والوقود ,والمواشي, والاسلحة, ودعم وسائل التنقل للتدخل, يواصل المهربون التحرك بكل راحة ,اذ تمت معاينة 781مخالف تهريب(عند الاستيراد والتصدير) طوال سنة 2015 من طرف اعوان الجمارك عبر التراب الوطني, زيادة عن تلك المعاينة من طرف المصالح الاخرى(مصالح الامن).

2-الاعمال المعتزمة :

- وضع مصلحة جوية

قصد الوصول الى الهدف المنشود (قلب النسبة بين الربح, والمخاطرة في غير صالح المهربين) ,لابد من الاعتراف بنقود التهريب في جنوب البلاد في طبيعته كما في حدته, وفي ضرورة تبني اقتراب جديد في معالجة هذه الظاهرة في هذه الجهات. تبقى هناك اجراءات على الدولة ان تتخذها, والمتعلقة بتبني وسائل نشاط الجمارك خاصة الوسائل الجوية للحراسة التي ستدعم في المستقبل بالحراسة عبر الاقمار الصناعية للاقليم الجمركي.

وضع مراكز الحراسة للجمارك

زيادة على الوسائل الجوية ولغرض المكافحة الفعالة للتهريب, يعد افضل تعاون بين المصالح ضروري قصد تبادل الاستعلام الجمركي. تستدعي مهمة مكافحة التهريب ضم ,وتقوية جهود مصالح الجمارك مع مؤسسات, وهيئات الدولة الاخرى المكلفة بالبحث, والوقاية, وقمع الغش.

ويرتبط هذا النشاط بمايلي :

- انجاز نظام الي لتبادل الاستعلام.

- وضع مراكز الجمارك للحراسة البرية والبحرية .

يتم تموقع مراكز الجمارك للحراسة على مستوى النطاق الجمركي.

المطلب الثالث: تطوير نظام المعلومات والتسيير الالي للجمارك

1-التشخيص :

تبعا لجهود الاصلاح والعصرنة, تم اقرار المخطط المدير للاعلام الالي ,وقد تم تصميم, وبرمجة سياسة للاعلام الالي. لقد ترجمت هذه السياسة اولا باطلاق التصريح الموحد لدى الجمارك سنة 1986 ,ومن ثم احداث المركز الوطني للاعلام الالي, والاحصائيات سنة 1993, واطلاق نظام المعلومات والتسيير الالي للجمارك.

قصد التكفل الافضل للتسيير الالي, تم خلق اللجنة المديرة للاعلام الالي سنة1996 قصد اقرار سياسة الاعلام الالي, والاحصائيات لدى الجمارك .

يتواجه تطوير نظام المعلومات, والتسيير الالي للجمارك على المستويين العملي, والجغرافي مع العراقيل التالية :

- عدم توافق الهيكل التنظيمي, والعمل الحالي للمركز الوطني للاعلام الالي, والاحصائيات الراجع للتطور السريع لمهام ادارة الجمارك, وتحولات مناخها الوطني, والدولي .

- عدم ثبات المكونة البشرية للمركز الوطني للاعلام الالي, والاحصائيات الراجعة لاستقالة العديد من مهندسي الاعلام الالي, والمشاكل الاجتماعية , والمهنية التي لم يتم التكفل بها.

- الاستعمال اللاعقلاني, وغير الملائم لوسائل الاعلام الالي من طرف المصالح الغير متمركزة .

- غياب شبكة ناجعة لنقل, وتوصيل المعلومات .

2-الاعمال المعتزمة :

ان رفع العراقيل السابقة الذكر, يستدعي تحقيق النشاطات الاستراتيجية الاتية, طوال الفترة 2016-2019 .

- اعادة تنظيم المركز الوطني للاعلام الالي, والاحصائيات .

- وضع شبكة خاصة لتوصيل المعلومات, ناجعة, ومؤمنة .

- تعميم استعمال نظام المعلومات, والتسيير الالي للجمارك من طرف الاطارات كاداة التسيير.

- وضع برنامج تكوين حول سير نظام المعلومات, والتسيير الالي للجمارك سواءا للجمركيين او الوكلاء لدى الجمارك.

- توسيع نظام المعلومات والتسيير الالي للجمارك على المستوى الجغرافي: ويتعلق الامر بتوصيل مواقع جمركية اخرى (مكاتب المطارات المكاتب الداخلية), وتوصيلات ملحقي الجمارك (الوكلاء لدى الجمارك, امناء البواخر, والشحن ,المخازن, مساحات الايداع المؤقت)

الاعلام والاتصال :

1-التشخيص :

يشكل الاعلام والاتصال بالنسبة للجمارك ,مجالي ارتكاز مهمين, من منظور مساهمتهما في معرفة حقوق, وواجبات كل شخص, وفي توقعات عمليات الجمركة, وكذا في المساعدة على اتخاذ القرار, كما تشجع الشفافية, والحياد في خدمات المرفق العام.

رغم ذلك تعاني شبكة توصيل المعلومات الموضوعة حاليا من نقص النجاعة من حيث الامن, والسعة ,والمرونة, والمتميزة بتكرار الاعطال .

2-الاعمال المعتزمة :

وضع شبكة خاصة لتوصيل المعلومات على المستوى الوطني: لايسمح هذا العمل بالقضاء على تكرر المشاكل المرتبطة بالشبكة كالاعطال, والنجاعة, والامن, فحسب بل كذلك على دعم استقلال ادارة الجمارك, وتطوير نظام المعلومات, والتسيير الالي للجمارك على المستوى الوظيفي ,والجغرافي.

- وضع سياسة اتصال داخلية, وخارجية اكثر حركية لاشراك اعوان الجمارك ,والمستعملين للتحولات الضرورية والرهانات.

- انشاء مركز اتصال هاتفي (خادم صوتي) للاجابة على الاقل ثماني ساعات يوميا لكل الاسئلة القانونية والتقنية .

- انشاء ورشات صيانة معدات, ووسائل الاشارة للجمارك.

تنوي ادارة الجمارك ايضا تطويرا اكبر لميدان الاتصال ,لاسيما بالاستفادة من التكنولوجيات الحديثة للاعلام, والاتصال.

المطلب الرابع : التسيير الحديث للموارد البشرية والمادية

انطلاقا من المبدا القاضي ان فعالية كل نسق تنظيم لا يقيم الا بنوعية الاشخاص المجسدة له , اعطت استراتيجية عصرنة الجمارك اولوية كبيرة لتطوير مواردها البشرية .

1-التشخيص:

يبين التشخيص الحالي وضعية مقلقة خصوصا على مستوى الموارد البشرية والمتميزة ب:

- نقص كمي فيما يخص اعوان الرقابة, ضباط الفرق, ضباط الرقابة , التقنيين الساميين والمهندسين الاعلام الالي, الاحصاء.

- غياب الاستراتيجية, والوضوح فيما يخص تسيير الموارد البشرية.

- تسيير تقليدي للموظفين من كل الوسائل المشجعة للعدالة ةاخلاقيات المهنة .

- غياب دليل تسيير الموارد البشرية ومعايير موضوعة تتعلق بتسيير الفرق .

- ادخال الاعلام الالي في تسيير الموارد البشرية بصورة مفتتة ومجزءة بصورة لم تسمح بالارتقاء الى ضم مجموع الانشغالات المتعلقة بتسيير الكفاءات والمسارات المهنية .

تبين الجداول التالية الوضعية الحالية لتعداد سلك الجمارك:

الجدول رقم 3: التوزيع حسب الفئة العمرية لتعداد سلك الجمارك.

الفئة العمرية	20-30	31-40	41-50	51-60 واكثر	المجموع
التعداد	3679	6690	3990	1755	16114
النسبة%	20.64	43.83	32.03	12.50	100

المصدر المديرية العامة للجمارك

الجدول رقم :4 التوزيع حسب الجنس لتعداد سلك الجمارك.

التوزيع حسب الجنس	الادارةالمركزية مع المفتشية العامة	المراكز الوطنية	المصالح الخارجية	المجموع
ذكور	827	870	1071	2813
اناث	379	266	11039	11684
المجموع	1206	1136	12110	14497

المصدر المديرية العامة للجمارك

الجدول رقم 5 :التوزيع حسب المستوى التعليمي لتعداد سلك الجمارك.

مستوى التعليم	مابعد التدرج واكثر	جامعي	ثانوي	اخر	المجموع

التعداد	35	2557	7791	2598	12981
النسبة %	0.27	19.70	60.02	50.14	100

المصدر المديرية العامة للجمارك

الجدول رقم 6: التوزيع حسب مستوى المسؤولية لتعداد سلك الجمارك .

مستوى المسؤولية	**التاطير**	**التحكم**	**التنفيذ**	**المجموع**
التعداد	1248	5224	6509	12981
النسبة %	9.61	40.24	50.14	100

المصدر المديرية العامة للجمارك

هناك رهان اساسي ابعد من الاسهام بالموارد, وهو محاربة كل اشكال المحافظية التي تشجع الروح المنفعية المهنية وظاهرة البيروقراطية التي تعتبر فيها مقاومة التغيير امام التحديات الجديدة, ميزتها الاساسية .

2-الاعمال المعتزمة :

لابد ان يرافق تسيير الموارد البشرية باجراءات تثمن اخلاقيات المهنة و الاخذ بعين الاعتبار بين نزاهة الموظفين, ومصداقية المؤسسة ففي اطار هذه الاهداف, ادرجت ادارة الجمارك في برنامج العصرنة 2016-2019 نشاطات مهيكلة ملخصة كالاتي :

- ادراج متقن, وحديث في تسيير الموارد البشرية عبر تعميم الاعلام الالي الذي يسمح بتطوير معايير التسيير وافضل تنظيم للعمل, لهذا الغرض لابد من تبني تقييم وتفكير معمقين باشراك جميع الاطارات الادارة المركزية والمصالح الخارجية بالاضافة الى الحاجة لخبراء في الميدان.

- مراجعة القانون الاساسي الخاص والنظام الداخلي المطبقين على اعوان الجمارك لصالح القانون الاساسي الجديد للوظيفة العمومية .

- تطهير وتحسين قاعدة المعلومات الالية لتسيير مستخدمي الجمارك.

- وضع نظام لتسيير الاجراءات فيما يخص تسيير الموارد البشرية.

- وضع وتنظيم جهاز صحي لاعوان الجمارك على المستوى الوطني.

- وضع دليل للاجراءات فيما يخص تسيير الموارد البشرية .

- وضع اجراء جديد للانضباط وتسيير العطل القانونية والترخيصات .

التكوين في الجمارك :

يكتسي التكوين لدى الجمارك صبغة استراتيجية خاصة مقارنة بالمهام المتطورة باستمرار لادارة الجمارك .

1-التشخيص :

فيما يخص التكوين الاولي ,كونت مدارس الجمارك من سنة 1994 الى غاية السداسي الاول للسنة الجارية 5298عون رقابة, 955ضابط فرق, 513ضابط رقابة.

يسمح لنا تشخيص الوضعية الحالية للتكوين الاولي والمتواصل من استخلاص النقائض التالية :

- نقص حاد للتاهيل المهني لمستخدمي الجمارك .

- غياب مخطط قبلي لقيادة نشاط التكوين.

- غياب مكونين مختصين على مستوى مدارس الجمارك .

- عدم توافق برامج التكوين الاولي في مدارس الجمارك مع احتياجات الادارة .

2-الاعمال المعتزمة :

قصد تغطية هذه النقائض وجعل المهنة الجمركية اكثر احترافية, سجلت ادارة الجمارك في برنامج العصرنة 2016-2019 الاعمال الاستراتيجية التالية :

- اطلاق تكوينات فيما يخص الرقابة الداخلية .

- تكوين وتجديد المعلومات وتحسين مستوى قابض الجمارك : يعتبر تسيير قابضات الجمارك مهنة حساسة ومعقدة تمس من جهة الجباية الجمركية, المحاسبة العمومية, التشريع والتنظيم الجمركيين والمنازعات الجمركية, حيث يعتبر التكوين و التخصص فيما يخص القابضات من الاجراءات المستعجلة

- تكوين المفتشين الفاحصين: تعتبر مهمة فحص البضائع من المهام الجد حساسة والتي تستدعي تحكما مثاليا في المعاملات التجارية, تضع هذه المهنة الجمركيين في صعوبات امام قواعد السوق الدولية المتطورة باستمرار.

- من جهة اخرى, بفعل احتكاكه مع المستوردين والمصرحين والوكلاء والمؤسسات المختلفة, يصبح موظف الجمارك, بصفة معينة وبالنظر لمنظورات مختلفة, واجهة ادارة الجمارك التي على اساسها تقاس فعاليتنا و شفافيتنا واخلاقيتنا[4] .

الهياكل القاعدية, والوسائل المادية :

1-التشخيص :

في الوضع الحالي, يتضح جليا ان الهياكل القاعدية قديمة, وفي حدود الشروط الصحية في بعض الاماكن كما ان هياكل وثكنات الايواء بدائية, وغير كافية .

كذلك, تعتبر تجهيزات معظم المكاتب بسيطة ان لم نقل ناقصة ,لاسيما في المصالح الخارجية الغير متمركزة.

2-الاعمال المعتزمة :

يتجلى اكثر من الضروري بعث الاعمال التالية, وهذا بهدف تزويد ادارة الجمارك بهياكل قاعدية ووسائل حديثة وفعالة من خلال :

- اعداد برنامج تجسيد هياكل قاعدية جديدة على المستوى الوطني.

- بناء مقرات جديدة للمديريات الجهوية, ومفتشيات الاقسام, والفرق, وقابضات الجمارك وفق مخطط هندسي نموذجي .

- بناء وتجهيز مخبر وطني للجمارك.

- رفع اعتمادات تسيير المديرية العامة للجمارك لاسيما الفصول المتعلقة بالاعتمادات المنتدبة للمدراء الجهويين.

- التزويد الدائم لفرق الجمارك بالتجهيزات الخصوصية للامن(اسلحة ,ذخيرة ,واقيات الرصاص)

[4] المديرية العامة للجمارك

- تزويد المصالح بالالبسة, واللواحق بصفة كافية .

الرقابة الداخلية: توطيد اخلاقيات المهنة الجمركية

1-التشخيص:

حاليا ,يلاحظ غياب كلي للرقابة السليمة الداخلية, لاسيما على مستوى المصالح الخارجية غير المتمركزة.

احدثت هذه الوضعية نقائص وكذا اختلالات كبيرة فيما يخص التسيير.

2-الاعمال المعتزمة :

تحمل الاعمال المتعلقة بتنظيم الرقابة الداخلية في ادارة الجمارك لاسيما على :

- تحضير برامج سنوية للرقابة الداخلية .

- تكوين, وتخصيص الاطارات الجامعية التي تشتغل في المفتشية العامة للجمارك.

- تحضير معايير الرقابة, والمخططات, ولوحات القيادة ,باستعمال الاعلام الالي وادراجها في نظام المعلومات والتسيير الالي للجمارك.

- تكليف المسؤولين السلميين بمهمة الرقابة الداخلية كمعيار اداء.

- تحديد ادوات تسيير الصلاحيات لكل جهاز من اجهزة القرار.

- احالة الموظفين الجدد الى تحقيقات متعلقة بالاهلية والاخلاق.

- تطهير قطاع الجمارك بالعزل او المتابعة القضائية للموظفين الذين ارتكبوا اخطاء مهنية جسيمة.

الخلاصة

نجد ان العمل الجمركي يخضع لكم هائل من الضوابط القانونية في صورها المختلفة ,الامر الذي افرز وبالذات في الدول النامية ظواهر سلبية عديدة ومناطق خلاف وعقبات في وجه تدفقات التجارة عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة.

لهذا ليس من المستغرب ان نجد ان التطوير والتحديث التشريعي لقوانين الجمارك وتنظيماتها القانونية المختلفة, ياتي في قمة البرامج العالمية التي تسعى الى اصلاح الجمارك وتطويرها.

كذلك يمكن القول ان اهم الهياكل التنظيمية للجهاز الاداري للجمارك تتم بادخال نظام معلوماتي يضمن التنسيق بين الهيئات المتخصصة والمسئولة في عملية التصدير والاستيراد مثلا: المفتشية العامة للجمارك وفروعها على المستوى المركزي والجهوي وذلك لتسيير نشاط الجمارك ومحاولة محاربة الغش الضريبي والحد من ظاهرة التهريب من اجل حماية الاقتصاد الوطني, خاصة في السنوات الاخيرة

نلاحظ ان الدولة الجزائرية قامت بوضع نظام جديد يتماشى مع الهياكل الجمركية ومراقبة ناجحة وسريعة لتنفيذ التشريعات والنصوص القانونية على كامل التراب الوطني, وبالتالي السعي الى التحكم في حركة تنقل البضائع والسلع من والى الجزائر, سواءا عبر المطارات او الموانئ او الحدود البرية.

ويمكننا القول فيما يخص تدعيم تجسيد استراتيجية العصرنة ,من الضروري اعادة تهيئة نظام الاعلام الالي , تنظيم وتسيير الادارة الجمركية ,وكذا سياستها الوظيفية, و التكوينية , سيترجم الجهد المنسق للقيام بالتغييرات الهامة في كل الميادين الى منوال جديد للتسيير.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

ان الجزائر بدورها تسعى الى تحرير تجارتها ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي ,وباعتبار الجمارك احدى المؤسسات التي يعنيها التحول الى اقتصاد السوق, وهذا نتيجة ارتباطها ارتباط شديد بالتجارة الخارجية فقد تحول دور الجمارك من الحماية الى المشاركة في تطوير التجارة الخارجية بحيث تطورت التجارة الخارجية وتم تحرير الاقتصاد والمبادلات التجارية, كما كان يجب على ادارة الجمارك ان تتاقلم مع تسارع الاحداث حيث تم تخفيف المراقبة الجمركية, وتكييف سياستها الجمركية, ليتحول دور هذه الادارة من تحصيل الحقوق الجمركية, وتحصيل الاتاوات الجمركية, وكذلك الغرامات المالية حول المنازعات الى دور الامن والدفاع عن السيادة الوطنية, والمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية ,وقد تم تبني برنامج اصلاح وعصرنة الادارة الجمركية من اجل التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية في اطار اقتصاد قائم على المبادلات التجارية.

اما بالنسبة للجانب الاجتماعي فلم تكن السياسة الجبائية المتبعة ذات اثر يذكر ولم تستطع ضمان تساوي الافراد امام الضريبة, نظرا لما تعانيه الادارة من فساد نتيجة استفعال الرشوة والتعسف في استعمال السلطة في مختلف مستوياتها, ورغم جميع التدابير المتخذة في اطار السياسة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي الا ان الامر ازداد سوءا خاصة مع اتساع رقعة السوق وعدم وجود تعاون حقيقي بين مختلف الجهات المعنية بمحاربة هذه الظاهرة .

اختبار الفرضيات

- تبين لنا من خلال استعراض وتحليل دور النظام الجمركي الجزئري في سياسات التجارة الخارجية المتبعة ,انه يدعم تلك السياسات انطلاق من تكييف ادواته خاصة التعريفية, والغير تعريفية والانظمة الاقتصادية مع طبيعة واهداف السياسة التجارية المتبعة من الاستقلال الى اليوم.

- صحيح ان التفكيك الجمركي في اطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي, والغاء الحقوق الجمركية في اطار التبادل الحر ومنح الامتيازات الجبائية ,والتي تعتبر جزء من التسهيلات الجمركية تساهم في تشجيع المتعاملين الى الاستيراد للانتاج لكن مايجب توفره هو وجود قدرات انتاجية حقيقية.

- ان سياسات التجارة الخارجية تعتمد على جملة من الاساليب التنظيمية ترتكز الاولى بشكل اساسي على الرسوم الجمركية لما لها اثر بالغ الاهمية في سير المبادلات التجارية الدولية, اما الثانية فتتمثل في المعاهدات التجارية في الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة اهم ادواتها للتاثير على حجم المبادلات التجارية الخارجية .

نتائج الدراسة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا الى استخلاص جملة من النتائج نوجزها في النقاط الاتية:

- ان الجزائر تسعى لتحرير سياستها الخارجية من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تتبناه وهذا التوجه يتلاءم مع توجهات اتفاق الشراكة والمنظمات العالمية .

- من اجل ان تكون التعريفة الجمركية تتماشى مع التطورات الجمركية العالمية تم اعتماد التعريفة الجمركية المنسقة .

- اصلاح وعصرنة ادارة الجمارك والتي تعتبرمن بين اهم مؤسسات الدولة قصد تحقيق الحرية التامة للمبادلات التجارية عن طريق الغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية.

- تعتبر الجباية الجمركية المورد الثاني بعد المحروقات من حيث المداخيل.

- تحرير التجارة الخارجية من الاحتكار الذي عمر مدة طويلة والذي نتج عنه طغيان احتكار الدولة للتجارة الخارجية باستخدام جميع الوسائل المتاحة.

- يجب على ادارة الجمارك ان تكثف من ندوات التعريف بالانظمة الجمركية الاقتصادية.

- اعادة النظر باحكام قانون الجمارك التطورات الحاصلة يهدف الى تبسيط الاجراءات الجمركية وتوفير الشفافية في انجاز المعاملات الجمركية.

- ان اهم الهياكل التنظيمية للجهاز الاداري للجمارك تتم بادخال نظام معلوماتي يضمن التنسيق بين الهيئات المتخصصة والمسؤولة في عملية التصدير والاستيراد.

- ان الدولة الجزائرية قامت باضافة ديناميكية جديدة تتماشى مع الهياكل الجمركية ومراقبة ناجحة وسريعة لتنفيذ التشريعات والنصوص القانونية على كامل التراب الوطني .

- لتدعيم وتجسيد استراتيجية العصرنة من الضروري اعادة تهيئة نظام الاعلام الالي وتنظيم وتسيير الادارة الجمركية وكذا سياستها الوظيفية والتكوينية .

توصيات

رغم السلبيات المذكورة سابقا يمكننا القول ان هناك محاور يتم التركيز عليها من اجل تطوير وتحديث العمل الجمركي ويمكننا ايجازها في النقاط الاتية :

- فتح السوق امام المستثمرين الوطنيين والاجانب عن طريق تقديم التسهيلات والقضاء على العراقيل التي تعيق المبادلات التجارية.

- تكييف النصوص التشريعية والتنظيمية مما يضمن مرونة العمل وفعاليته.

- اعادة تشكيل الهياكل التنظيمية للادارة الجمركية بما يعطي المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات للقيادات العليا والوسطى بالجمارك والاهتمام بالعنصر البشري كونه الركيزة الاساسية لكل تطوير في الادارة الجمركية .

- لكي تكون استراتيجية العصرنة فعالة على الادارة الجمركية ان تحصل الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات وفقا للتشريع الساري المعمول به وذلك لتحقيق الفعالية والبقاء بعيدا عن الرشوة وكل تدخل .

- القيام بتطوير الاجراءات الجمركية .

افاق الدراسة

رغم سعينا للالمام بكل جوانب الموضوع الا اننا ندرك ان هناك بعض النقائص من الجانب المنهجي او المعلوماتي ومنه يمكننا طرح بعض التساؤلات التي عن طريقها يمكن ان تنطلق دراسات جديدة في اطار تزكية الموضوع المتناول حاليا والذي يبقى مفتوحا لدراسات اخرى قد تساهم في اثراءه

وبذلك يمكن ان نقترح بعض الدراسات:

- الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية .

- التجارة الاليكترونية والجمارك.

- دور الجمارك في التجارة الدولية وتسهيل التبادل التجاري.

- تاثير العراقيل الجمركية على حركة المبادلات التجارية الدولية .

وفي الاخير نتمنى ان نكون قد وفقنا في انجاز بحثنا هذا ويكون مرجع لكل المعلومات اللازمة والنافعة للطلبة القادمين مستقبلا .

قائمة المراجع

المراجع

1- عبد الباسط وفاء, النظم الجمركية ,دار النهضة العربية, مصر 2000

2- محمد سليمان, محمد العربي, قانون الجمارك ,الدار الجامعية للطبع والنشر, الجزائر 1991

3- موسى سعيد ممطر واخرون, التجارة الخارجية ,دار الصفاء , الاسكندرية, طبعة 2001

4- خلاف عبد الجابر, القيود الجمركية وتطوير التجارة الخارجية للدول الاخذة في النمو, دار الفكر العربي ,القاهرة 1975

5- سمير محمد عبد العزيز, التجارة الدولية والجات, الاسكندرية للكتاب, الاسكندرية 1997

6- شوقس رايس شعبان, ادارة الجمارك وادراة المراقبة , الدار البيضاء ,الجزائر 2000

الرسائل والاطروحات الجامعية

1- بن فايزة محمد "النظام الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية" رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير, فرع التخطيط الاقتصادي, قسم العلوم الاقتصادية ,كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر, دفعة 1999-2000

2- بوريس عبد العالي "دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية "رسالة ماجيستير, جامعة الجزائر, معهد العلوم الاقتصادية 1997

3- بوفلاح الشريفة , بن يزيد سميرة " واقع اتفاق الشراكة الاوروجزائرية واثارها على النظام الجبائي الجزائري" مذكرة نهاية المعهد الوطني للمالية, دفعة 1998-2003

4- بوخاري هشام, الوناس رشيد "النظام الجمركي ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي " مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاديات المالية والبنوك , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير, قسم علوم اقتصادية, جامعة محند اكلي اوالحاج البويرة 2014-2015

5- بشاري سلمى " الاصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية , جامعة الجزائر 3 2013-2014

6- ديش احمد " دوافع تحرير التجارة الخارجية" رسالة ماجيستير, جامعة الجزائر 2001

7- حراق مصباح , رحمون عبد الرحمن " الشراكة الاقتصادية في الجزائر" رهانات وتحديات مذكرة نهاية المعهد الوطني للمالية 1994-1998

8- عبدوس عبد العزيز " سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول" دراسة حالة الجزائر, اطروحة دكتوراه غير منشوره قسم العلوم الاقتصادية ,تخصص اقتصاد التنمية, جامعة تلمسان الجزائر 2011

9- مراد زايد " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق" حالة الجزائر رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر سابقا 2005-2006

10- محمد رحماني "الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية" مذكرة تخرج تخصص ادارة الجمارك, المدرسة الوطنية للادارة مديرية التدريبات الميدانية 2003-2004

11- كبير سمية "التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر بعد الاصلاحات" رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2001

12- طيبة عبد العزيز " اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم " دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة1990-2010 ,اطروحة دكتوراه غير منشوره قسم العلوم الاقتصادية, تخصص نقود ومالية, جامعة الجزائر 3 2012

13- يعلي زينب " تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2010" مذكرة ماجيستيرغير منشوره قسم العلوم الاقتصادية, تخصص ادارة العمليات التجارية ,جامعة الجزائر 3 2012

باللغة الاجنبية

1 -Abdelkader kadid, nouvelle approche de l ouverture commercial dans modeles de gravite, revue academique des etudes humaines et social n 13 janvier 2015 universite de shlef algerie.

2 -alain bourdages, le commerce exterieur est-il un instrument de croissanse viable pour l amerique –latine? une etude emprique des gains de croissanse economique provenant international centre de documentation, departement de science economie universite de montrael canada 2000.

3 -bouzidi m nachida : le monopole de l etat sur commerce exterieures op –cit .

4 -gilbert niyongabo , politique d ouverture commerciale et devlopment economique, these presentee et sontenue publiqument pour l obtention du doctorat en science ecinomique, universite d auvergne clermont ferrand France 2007.

5 -pierre salama, ouverture et pauverte: quelle ouverture? reveue tiers monde 2006.

6 -sami bousselmi, impact de la devaluation sur les echange exterieure. cas de la tunisie, rapporte de recharche prente de la faculte des etude superieurs

envue de lobtention du grade de maitre es science, departement des science economiques universite de montrael canada 2000.

المجلات

1- ادريس رشيد , انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012, الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ,العدد 11 جامعة الجزائر, 3 جانفي 2014

2- اخبار الجمارك دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك كل شهرين رقم 02 مارس افريل 2011

3- الجمارك في كلمات, مديرية العلاقات العامة والاعلام ,المديرية العامة للجمارك 2012

4- الاصلاخ المالي واثاره على العدالة / عرض السيد: بورماد مختار, مديرية المنازعات بالمديرية العامة للجمارك.

5- برنامج اصلاح وعصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010 المدريرية العامة للجمارك.

6- فيصل بهلولي , التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة , مجلة الباحث عدد 2012/11

7- سمينه عزيزة , الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة , مجلة الباحث عدد 2001/09, جامعة بسكرة الجزائر .

8- وصاف سعدي, تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر, واقع وتحديات ,مجلة الباحث عدد 2002/01

النصوص التشريعية والتنظيمية

القوانين

المادة 196 من قانون الجمارك الصادر عام 1979

قانون المالية التكميلي لسنة 1986 المؤرخ في 25 جوان 1986

قانون المالية لسنة 1992

قانون المالية لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995

قانون المالية لسنة 1998

قانون المالية لسنة 2001 المؤرخ في 19 جويلية 2001

المادة 3 من الامر المؤرخ في 20 اوت 2001 المتضمن تاسيس تعريفة جديدة

المراسيم والقرارات والمنشورات

المنشور 174/م100 العدد رقم 8 المؤرخ في 3 مارس 1992

الجريدة الرسمية رقم 83 الصادرة في 29 ديسمبر 2003

الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 30 ديسمبر 2004

الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31ديسمبر 2007

صندوق النقد الدولي قضايا اقتصادية 37 اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي

مواقع الانترنت

www.cci-jijel.com

الملاحق

الاعمال المزمعة	مجال النشاط	الملاحظات
1-اعادة تهيئة المخطط الهيكلي والتنظيمي لادراة الجمارك	-اتمام مشروع التنظيم الجديد للادارة المركزية والمفتشية العامة التي تتكفل بجميع مهام الجمارك العصرية -اتمام مشروع عصرنة ادارة الجمارك 2016-2019	تم ارسال المشاريع لوزارة المالية شهر سبتمبر 2016
2-عناصر فرض الضريبة	**ا-القيمة لدى الجمارك** -وضع هيئة للقيم المرجعية -تاسيس تصريح بعناصر القيمة لدى الجمارك -مراجعة المادة 16 من قانون الجمارك -اعادة تنشيط المكاتب الجهوية للقيمة لدى الجمارك وخلق مكاتب محلية **ب-التعريفة الجمركية** تعميم التعريفة الجديدة النابع عن تعديل النظام المنسق سنة 2016	-تم وضع اللجنة في يوليو2015 وقد تم اقرار واستعمال العديد من القيم المرجعية -تنظيم منتديات لصالح اعوان الجمارك
3-طرق الطعن	-تنصيب اللجنة الوطنية المستقلة للطعون في شهر فيفري 2016	هذه اللجنة منصوص عليها في المادة 13 من قانون الجمارك

الاعمال المزمعة	مجال النشاط	الملاحظات
4-مكافحة الغش التهريب والتزييف	-تعديل القانون المتعلق بالتهريب وهذا باعادة حق ادارة الجمارك بالمزاد العلني للبضائع المصادرة -وضع مصلحو جوية -تنصيب مراكز الحراسة للجمارك -اعادة تنشيط الحواجز الجمركية والمختلطة -توقيع معاهدات مع مالكي العلامات من اجل تعاون احسن فيما يخص مكافحة التهريب	تم اتمام وارسال مشروع مرسوم متعلق بخلق مصلحة جوية الى السلطات -لقد تم توقيع بروتوكولات مع عدة مالكي علامات

الاعمال المزمعة	مجال النشاط	الملاحظات
	محاربة التزييف -اقتراح خلق هيئة متخصصة في محاربة التزييف -توقيع اتفاقيات مع مالكي	-تاخذ هذه الهيئة على عاتقها اعمال ادارة الجمارك فيما يخص مكافحة هذه الافة -تكوين مجموعة عمل على

	العلامات -تكوين الاعوان بما يتعلق بحماية حق الملكية الفكرية	مستوى المعهد الوطني للقضاء
5-حماية الثراث	-توقيع معاهدة مع وزارة الثقافة -وضع فرقتين متخصصتين في حماية الثراث في منطقتي الهوقار والطاسيلي	
6-التعاون الدولي	-مهمة التدقيق والمساعدة التقنية من طرف صندوق النقد الدولي -مهمة التشخيص في اطار تدعيم القدرات من طرف المنظمة العالمية للتجارة	

الاعمال المزمعة	**مجال النشاط**	**الملاحظات**
7-الاعلام والاتصال	-وضع نشرة دورية -اطلاق موقع انترنت جديد للجمارك	
8-الاشارة	-وضع شبكة خاصة لتبادل المعلومات على مستوى وطني	
9-تسيير الموارد البشرية	-وضع برنامج تسيير الاجراءات فيما يتعلق بالموارد البشرية -ادخال سلك الجمارك في الاتحاد الوطني للرياضة في الاسلاك المؤسسة -اعداد مرجع للمهن والمهارات من اجل المهن الهامة في ادارة الجمارك	-اعادة تثمين العمل خارج الساعات القانونية لاعوان الجمارك اثناء الاوقات القانونية للغلق -مشروع مرسوم تنفيذي في طور الاتمام -انتخاب اعضاء اللجنة العامة والمكتب الفيديرالي
10-التكوين	-قد تم منح جزء من الحقائب البيداغوجية من اجل تكوين المكونين	

10-التكوين	-برنامج هام للتكوين والتوظيف من اجل تقوية القدرات الحالية -تنظيم دورات تكوينية	-تجديد المعلومات الخاص بقابضي الجمارك المفتشين المراقبين النظام المنسق القيمة لدى الجمارك الفرق والاعلام الالي
11-الهياكل القاعدية	-اطلاق برنامج طموح لانجاز مجموع مفتشيات الاقسام والمديريات الجهوية عبر التراب الوطني -تجسيد هيكل قاعدي جمركي في	-العمل على التغيير التدريجي للهياكل القاعدية الحالية القديمة والغير ملائمة

	ميناء الجزائر	
12-التجهيزات	-التغيير التدريجي لكل تجهيزات الاعلام الالي والاشارة -عقد صفقات لاقتناء اجهزة سكانير جديدة -الاقتناء الحالي لقطع الغيار لاعادة تشغيل اجهزة السكانير المعطلة	-تقوية قدرات تدخل الادارة الجمركية
13-الرقابة الداخلية	-اعادة تنظيم المفتشية العامة للجمارك وضع مفتشيات جهوية	

الاعمال المزمعة	مجال النشاط	الملاحظات
	-اطلاق عدة رقابات القبضات وكذا على الاعوا ن المشكوك فيهم الرشوة	
14-اعادة تهيئة المطبوعات	- وضع لجنة مكلفة باعادة تهيئة وتامين المطبوعات الرسمية المستعملة من طرف ادارة الجمارك اثر تفاقم الوثائق المصورة	
15-تنظيم الندوة الاولى لاطارات الجمارك	-عرض حواصل النشاطات وبرامج العمل لكل الهياكل المركزية والجهوية	